

سلسلة

تكمين العلماء الموصوفين

الحزمة الأولى ٢

المختصر

من شرح المنظومة

الدكتور

إسماعيل عبد عباس

استاذ الفقه وأصوله

في كلية الامام الاعظم رحمه الله الجامعة

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

المعتصر

من شرح المنظومة





سلسلة

يَكُونُ الْعِلْمُ الْمَوْصَلُ

الحزمة الأصولية ٢

المعتصر

من شرح المنظومة

الدكتور

إسماعيل عبد عباس

استاذ الفقه وأصوله

في كلية الامام الاعظم رحمه الله الجامعة





المقدمة





المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.
أما بعد:

فهذا معاصر من الشرح المسمى (لباب النقول في شرح منظومة الأصول)، الذي شرحت فيه منظومة: سلم الوصول لكل من يرقى إلى الأصول، ولما بانت كثرة صفحاتها بعد تفريغها من المقاطع الصوتية؛ رأيت من المناسب أن اعتصره مقتصراً فيه على معاني كلمات الناظم مع الضروري الذي يعين على الفهم، فلذا لا يجد القارئ فيه أمثلة إلا نادراً، ومن أراد الاستزادة والأمثلة والزيادة في الشرح والايضاح فليراجع مقاطع شرح المنظومة منشورة على النت أو يحصل على نسخة من كتاب: لباب النقول في شرح منظومة الأصول الذي سيكتمل قريباً باذنه تعالى ويظهر للنور ليتنفع منه طلبة العلم، سائلاً المولى عز وجل لي ولطلبة العلم النفع والتوفيق وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة له وأن يثقل بها موازيننا يوم القيامة ان سمع مجيب.



نظم: سلم الوُصول لِكُلِّ مَنْ يَرَقِي إِلَى الْأُصُولِ

نظم الإمام العلامّة الفقيه الأصولي إبراهيم بن أبي القاسم بن عمّار بن
مُطير الحكميّ اليمينيّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (٨٨٨ - ٩٥٩هـ)

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا وَلَا كِتَابٍ شَرَعِهِ أَهْمَنَا
عَلَّمَنَا التَّفْرِيعَ وَالتَّاصِيلَا وَالْحُكْمَ وَالْعِلَّةَ وَالدَّلِيلَا
ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ سَرْمَدَا عَلَى الَّذِي رَحَزَحْنَا عَنِ الرَّدَى
مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَالْآلِ فَهُمْ نُجُومٌ فِي دُجَى الْيَالِي
وَبَعْدُ فَالْأُصُولُ خَيْرٌ مُكْتَسَبٌ وَقَدْ يَكُونُ كَسْبُهُ فِيمَا وَجَبَ
وَهَذِهِ مَنْظُومَةٌ مُخْتَصَرَةٌ فِي عِلْمِهِ نَظَمْتُهَا مُحَرَّرَةٌ
تَهْدِي إِلَى مُطَوَّلَاتِ كُتُبِهِ وَتُدْخِلُ الْعَارِفُ بِهَا فِي حِزْبِهِ
سَمَّيْتُهَا بِـ ((سَلْمِ الْوُصُولِ لِكُلِّ مَنْ يَرَقِي إِلَى الْأُصُولِ))
أَبْيَاتَهَا كَعَدَدِ الْأَسْمَاءِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى النَّعْمَاءِ
مُلْتَمِسًا مِنْ رَبَّنَا النَّفْعَ بِهَا وَدَعْوَةً مِنْ كُلِّ مَنْ يَطْلُبُهَا



وَهَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَطْلُوبِ لِيَحْضَلَ الْإِسْعَافُ بِالْمُحْبُوبِ

تَعْرِيفُ الْأُصُولِ

أُصُولُهُ الْأَدَلَّةُ الْإِجْمَالِيَّةُ وَحَالُ مُسْتَدَلِّهَا وَالْكَيفِيَّةُ

وَالْفِقْهُ أَنْ تَدْرِي مِنَ الْأَحْكَامِ شَرْعِيَّهَا بِالِاجْتِهَادِ السَّامِيِّ

مباحث الحكم

وَالْحُكْمُ إِنْ عُوِقِبَ تَارِكٌ وَجَبَ أَوْ فَاعِلٌ فَهَوَ حَرَامٌ يُجْتَنَّبُ

وَأَنْدُبُ إِذَا أُثِيبَ مَنْ قَدْ فَعَلَهُ أَوْ تَارِكٌ مُمْتَثِلًا فَآكْرَهُهُ لَهُ

أَوْ لَا وَلَا فَهَوَ الْمُبَاحُ بِاسْتِوَا وَقَدْ يَصِيرُ طَاعَةً إِذَا نَوَى

وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الشُّرُوطِ اشْتِمَالًا فَنَافِذٌ صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَا

تَصَوُّرُ الْمَعْلُومِ فِيمَا هُوَ بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا فَهَوَ جَهْلٌ فَانْتَبِهْ

وَالْعِلْمُ إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى نَظَرٍ ضَرْوَرِيٍّ كَمَا بِسَمْعٍ وَبَصَرٍ

وَعَيْرُهُ مُكْتَسَبٌ وَالنَّظَرُ فِي كُلِّ مَطْلُوبٍ هُوَ التَّفَكُّرُ

لِيَحْضَلَ الدَّلِيلُ فَهَوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمُرَادِ فَإِذَنْ يُعْتَمَدُ

ثُمَّ الَّذِي يَحْضُلُ بِالتَّصَوُّرِ بَعِيرٌ جَزْمٌ فَمَوْدَى النَّظَرِ

تَرَدُّدٌ فَرَاجِعُ الْأَمْرَيْنِ ظَنٌّ وَشَكٌّ مُسْتَوِي الْوَجْهَيْنِ

الأدلة

أدلة الأصول قالوا أربعة كتابنا والسنة المرتفعة
كذلك الإجماع والقياس فلهما في شرعنا أساس
وبعدها قال بالإستصحاب للأصل فيها معظم الأصحاب

المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة

هي الكلام الأمر نهي وخبر وقسم حقيقة مجاز
والأمر للوجوب إن تجردا ويكتفى بمرّة في العمر
إن كان ممن دونك استدعاء والأمر نهي يفتى عن ضده
ويوجب الشيء الذي لا يمكن لا ساهياً صيباً أو مجنوناً
والكافرون بالفروع حوطبوا كمثل تهديد به والتسوية
عرض تمن من أبوك ياعمز وهو الذي عن أصله ينحاز
عن صارف نحو جنب سبل الردى إلا إذا دل كصوم الشهر
وغيره التماس أو دعاء في لا تبغ زيدا وبغ من عبده
إلا به يدخل فيه المؤمن ومكرهاً بل عاقلاً رصينا
وشرطها والأمر قد لا يوجب والندب والإباحة المستوية



وَالنَّهْيُ ضِدُّ الأَمْرِ فِيمَا سَبَقَا وَخَبْرٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ احْتَمَلَا
كَلَا تَقُمْ مُحَرَّمٌ إِنْ أُطْلِقَا مَا فَوْقَ وَاحِدٍ بِلَامِ الْفَرْدِ
وَعَيْرُهُ الْإِنْسَاءُ وَعَامٌ مَا شَمَلَا وَمَنْ وَمَا أَيْنَ وَأَيُّ وَمَتَى
وَالجَمْعُ كَالْإِنْسَانِ خَيْرٌ عَبْدِ فَهَذِهِ تُعَمَّمُ الأَقْوَالَا
وَلَا إِذَا فِي النِّكَرَاتِ قَدْ أَتَى وَلَا عُمُومَ يَطْرُقُ الأَفْعَالَا

التَّخْصِصُ

وَإِنَّمَا التَّخْصِصُ تَمَيِّزٌ لِمَا وَصِفَةٌ وَاحْتِمَالٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ
مِنْ جُمْلَةٍ بِالشَّرْطِ لَوْ مُقَدَّمَا فِي ذَلِكَ الإِسْتِثْنَاءِ بِلَا اسْتِغْرَاقِ
مُطْلَقَهَا الْمُمَكِّنَ بَلْ وَاعْتَمَدِ مُتَّصِلًا وَلَوْ بِغَيْرِ الْجِنْسِ
لِيُثَبَّتَ الْحُكْمُ بِهِ فِي البَاقِي وَحَدُّهُ إِخْرَاجُ بَعْضِ المُنْوِي
نَحْوَ قَبْضَتِ التَّبَرِّ غَيْرَ فَلَاسِ وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَعِنْدِي
مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِمَا فِي النُّحُو وَخَصَّصَ الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ
إِلَّا إِمَاءَ خَمْسًا أَلْفُ عَبْدِ وَخَصَّصَ الْجَمِيعَ بِالقِيَاسِ
وَسُنَّةٍ كَهَيِّ بِلَا ارْتِيَابِ وَكُنْ فَعِيهَا فِطْنًا فِي النَّاسِ

المُجْمَلُ

وَمُجْمَلٌ مَا اخْتَجَّ لِلْبَيَانِ وَذَلِكَ الْإِيضَاحُ لِلْمَعَانِي

النَّصُّ

وَالنَّصُّ مَا لَا مُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ وَقِيلَ مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ

الظَّاهِرُ

الظَّاهِرُ الَّذِي لِأَمْرَيْنِ اخْتَمَلَ بَعْضُهُمَا أَظْهَرَ فَافْهَمَ ذَا الْعَمَلِ
وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الْخَفِيِّ يُجْمَلُ لِمَا يَدُلُّ فَهُوَ الْمُؤَوَّلُ

النَّسْخُ

النَّسْخُ رَفْعُ الْحُكْمِ بِالْخِطَابِ إِذَا تَرَاحَى يَا أُولِي الْأَلْبَابِ
بِغَيْرِ إِبْدَالٍ وَإِلِابْدَالٍ كَنَسْخِ الْإِسْتِقْبَالِ بِاسْتِقْبَالِ
وَبَدَلِ أَغْلَظَ كَالْتَّخْيِيرِ بَيْنَ صِيَامِ الشَّهْرِ وَالتَّكْفِيرِ
بِصَوْمِهِ وَبَدَلِ خَفِيفِ كَأَيِّ الْعِدَّةِ وَالتَّخْفِيفِ
وَتُنْسَخُ السَّنَّةُ بِالْكِتَابِ وَسُنَّةٌ كَهُوَ بِلَا أَرْتِيَابِ

مَبَاحِثُ السَّنَةِ الْخَاصَّةِ

وَقَوْلُ سَيِّدِ الْأَنَامِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ الْمُبَيَّنُ الْمُحَجَّجَةُ



وَاحْمِلْ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِمَا فَعَلَ
 إِنْ انْتَفَى فَاحْمِلْ عَلَى أَقْوَالِ
 أَوْ تَنْتَهِي الْقُرْبَةَ وَالِدَّلِيلُ
 أَوْ يُوجَدُ الدَّلِيلُ دُونَ الْقُرْبَةِ
 وَحُجَّةٌ تَقْرِيرُهُ إِطْلَاقًا
 وَمَا رُوِيَ عَنْ جَمْعِنَا الْمُسْتَكْتَرِ
 وَيُوجِبُ الْآحَادُ أَيْضًا عَمَلًا
 إِلَّا مَرَايِلَ الْفَتَى سَعِيدٍ
 لِأَنَّهَا تُتَبَّعَتْ فَوُجِدَتْ

إِنْ كَانَ فِي الْقُرْبَةِ وَالِدَّلِيلُ دَلٌّ
 ثَالِثُهَا يُوقَفُ لِلِاشْتِكَالِ
 فَهُوَ عَلَى إِبَاحَةٍ مَحْمُولٌ
 فَاخْصُصْ بِهِ كَمِثْلٍ ضِدِّ الْعُزْبَةِ
 وَلَوْ سُكُوتًا فَاتْرِكِ الشَّقَاقَا
 فَيُوجِبُ الْعِلْمَ بِصَدَقِ الْخَبَرِ
 وَاتْرِكِ مَقَالَ تَابِعِيٍّ أَرْسَلَا
 فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْنُودِ
 مُسْنَدَةٌ عَنْ صِهْرِهِ فَاعْتَمَدَتْ

الإجماع

إِنَّ اتِّفَاقَ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ
 كَذَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ يُخْتَجُّ بِهِ
 وَلَمْ يَكُنْ يُشْتَرَطُ انْفِرَاضُهُمْ
 وَقَوْلُ مَنْ يُوَلَّدُ فِي حَيَاتِهِمْ
 وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ عَلَيْهِمْ كَافِي

مُعْتَمَدٌ فِيهِ بِغَيْرِ نُكْرٍ
 فِي أَيِّ عَصْرِ كَانَ فَاقْفَهُ وَانْتَبِهِ
 فَلَا تُجَوِّزُ بَعْدَهُ انْتِقَاصُهُمْ
 لَعُوٍّ وَإِنْ صَارَ عَلَى صِفَاتِهِمْ
 وَفِعْلُهُ لَكِنْ بِلَا خِلَافٍ

وَلَيْسَ مَا يَقُولُهُ الصَّحَابِيُّ بِحُجَّةٍ عَنِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ
الْقِيَاسُ

وَرَدُّ فَرْعٍ نَحْوَ أَصْلِ الْخُصْمِ لِعِلَّةِ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ
هُوَ الْقِيَاسُ إِنْ وَجَدْتَ الْعِلَّةَ مُوجِبَةً فَقُلْ قِيَاسٌ عَلَيْهِ
وَإِنْ تَكُنْ دَلَّتْ فَقُلْ دَلَالَةٌ كَالْبَالِغِ الصَّبِيِّ زَكَ مَالَهُ
وَإِنْ تَرَ الْفَرْعَ عَلَى أَصْلَيْنِ أَلْحَقَهُ بِالْأَشْبِهِ مِنْ هَذَيْنِ
وَقُلْ قِيَاسٌ شَبَهُهُ كَالْعَبْدِ يُتْلَفُهُ وَلَوْ بِغَيْرِ عَمْدٍ
لَا بُدَّ فِي الْفَرْعِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ لِلْأَصْلِ وَالْعِلَّةِ وَهِيَ الْجَالِبَةُ
لِلْحُكْمِ أَنْ تُطْرَدَ فِي الْمُعْلُولِ وَالْحُكْمِ أَنْ يَتَّبَعَ لِلدَّلِيلِ

الِاسْتِضْحَابُ

قَالُوا وَالِاسْتِضْحَابُ لِلْأُصُولِ كَحُجَّةٍ عِنْدَ انْتِفَا الدَّلِيلِ
وَالْأَصْلُ لِلتَّحْلِيلِ فِي الْمَنَافِعِ عَكْسُ الْمَضَارِ بَعْدَ بَعْثِ الشَّارِعِ

الِاسْتِدْلَالُ

وَإِنْ تَرَ الْأَمْرَيْنِ قَدْ تَعَارَضَا وَامْكَنَ الْجُمْعُ فَلَا تَنَاقُضَا
أَوْ لَا فَفَقِفْ وَإِنْ عَلِمْتَ الْآخِرَا فَتَنَاسَخْ فَكُنْ بِهِ مُدَاكِرَا



وَأِنْ يُحْصَ وَاحِدٌ وَثَانِي يَعُمُّ فَاخْصُصْهُ بِلَا تَوَانِي
 وَحَيْثُ فِي كِلَيْهِمَا كِلَاهُمَا فَاخْصُصْهُمَا وَاعْمَلْ بِمُقْتَضَاهُمَا
 وَقَدِّمِ الظَّاهِرَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمُوجِبَ الْعِلْمَ عَلَى التَّأْوِيلِ
 وَالظَّنَّ وَالسُّنَّةَ وَالْكِتَابَا عَلَى الْقِيَاسِ فَافْهَمْ الْخِطَابَا
 أَمَّا الْقِيَاسُ فَالْجَلِيُّ قُدِّمًا عَلَى الْحَقِيِّ فَاشْكُرِ الْمُعَلِّمَا

حَالُ الْمُسْتَدَلِّ

وَالشَّرْطُ فِي مُجْتَهِدٍ أَنْ صَاحِبَا أَصْلًا وَفِرْعَاً وَخِلَافًا غَالِبَا
 وَمَذْهَبًا وَمَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ لِلْحُكْمِ مِنْ آيَاتِنَا وَالْخَبْرُ
 وَلُغَةً وَالنَّحْوَ فَهُوَ عُمْدَةٌ وَحَالَةَ الرُّوَاةِ أَيْضًا عُدَّةُ

الاجْتِهَادُ

وَالِاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الطَّاقَةَ فِي تَحْصِيلِ مَا طَلَبْتَهُ لِتَكْتَفِي
 وَكُلُّ مَنْ عَلَى اجْتِهَادٍ صَبْرًا إِنْ لَمْ يُقْصِرْ فَعَلَيْهِ أَجْرَا
 لِأَنَّهُ الْمُصِيبُ وَالتَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلٍ مَا لَهُ شُهُودُ
 وَلَمْ نُجَوِّزْهُ لِيذِي اجْتِهَادٍ وَرَبَّنَا أَعْلَمُ بِالسَّدَادِ

الخاتمة

تَمَّتْ وَهَذَا آخِرُ الْمَرَامِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّامِ
مُصَلِّياً عَلَى الْهُدَى خَيْرِ الْبَشَرِ وَآلِهِ الْغُرِّ الْمَصَابِيحِ الدَّرَرِ



قال الناظم رحمه الله:

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا وَلَا كِتْسَابِ شَرْعِهِ أَهْمَنَا
(الْحَمْدُ)، والحمد لغة: هو الثناء باللسان على الجميل سَوَاءً تعلق

بالفضائل أو بالفواضيل.

والحمد اصطلاحاً: فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام سواءً كان ذكراً باللسان أو اعتقاداً ومحبةً بالجنان أو عملاً وخدمةً بالأركان.
(الله) اللام هنا للاستحقاق، أي أن المستحق للحمد والثناء هو المنعم علينا بالنعمة الواسعة الكثيرة.

(الَّذِي عَلَّمَنَا) أي أزال عنا الجهل وأكرمنا بالفهم بعد العدم قال تعالى: (والله أخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئاً).

(وَلَا كِتْسَابِ شَرْعِهِ أَهْمَنَا) أوقع في قلوبنا ذلك، والالهام اصطلاحاً: (ما حرك القلب بعلم يدعوك إلى العمل به من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة).

عَلَّمَنَا التَّفْرِيعَ وَالتَّأْصِيلَ وَالْحُكْمَ وَالْعِلَّةَ وَالدَّيْلَالَ
(عَلَّمَنَا التَّفْرِيعَ) وهو: استخراج حكم المسألة من الأصول العامة والقواعد الكلية.

(والتأصيل) لتُفرَّع عليه، والتأصيل: هو عملية رد المسائل الفقهية الى اسسها ومرتكزاتها التي بنيت عليها من أدلة أصلية أو تبعية.
(والْحُكْم) أي الحكم الشرعي وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخيراً أو وضعاً.
(وَالْعِلَّة) وهي الوصف الظاهر المنضبط الذي دل الدليل الشرعي على كونها معرفة لحكم شرعي.
(وَالدَّلِيل) وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ سَرْمَدًا عَلَى الَّذِي زَحَزَحْنَا عَنِ الرَّدَى
مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَالْآلِ فَهُمْ نُجُوفٌ فِي دُجَى اللَّيَالِي
(ثُمَّ الصَّلَاةُ) وهي من الله تعالى رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن
الآدمي تضرع ودعاء.
(وَالسَّلَامُ) من السلامة، أي تدعو له ﷺ بأن يسلم هو وشريعته من
المعتدين.

(سَرْمَدًا) أي دائماً.
(عَلَى الَّذِي زَحَزَحْنَا) أبعدنا بهداية الدلالة والارشاد لا هداية
التوفيق والخلق فهي بيد الله تعالى.



المعاصر من شرح المنظومة

(عَنِ الرَّدِّيِّ) أي الهلاك.

(مُحَمَّدٍ) نبينا ﷺ.

(وَصَحْبِهِ) هو اسم جمع لصاحب أي: المعاصر، وهو عند الأصوليين: من صحب النبي ﷺ مؤمناً به مدة تكفي عرفاً لوصفه بالصحبة، ومات على الإسلام.

(وَالْأَلِّ) على الراجح هم أهل دينه كلهم وأتباعه إلى يوم القيامة.

(فَهُمْ نُجُومٌ) كناية عن الإهتداء بالصحابة رضي الله عنهم.

(فِي دُجَى اللَّيَالِي) الدجى: الظلمة، فشبّه الإهتداء بصحابة النبي ﷺ بالنجوم التي يهتدى بها في ظلمات الليل؛ إذ التمسك بهديهم يخرج صاحبه من ظلمات الجهل.

وَبَعْدُ فَالْأُصُولُ خَيْرٌ مُكْتَسَبٌ وَقَدْ يَكُونُ كَسْبُهُ فِيمَا وَجِبَ

(وَبَعْدُ) نقيض قبل، ظرف يدل على الغاية يستعمل في الزمان كثيراً وفي المكان قليلاً، يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر.

(فَالْأُصُولُ) للفقه (خَيْرٌ) علمٍ (مُكْتَسَبٌ) لأنه أشرف من الفقه؛ إذ الأصل أشرف من الفرع.

(وَقَدْ يَكُونُ كَسْبُهُ فِيمَا وَجِبَ) أي وقد يكون تعلمه واجباً وهذا في

حق المجتهد أما في حق العامة فتعلمه فرض كفاية.

وَهَذِهِ مَنظُومَةٌ مُخْتَصِرَةٌ فِي عِلْمِهِ نَظَمْتُهَا مُحَرَّرَةٌ
(وَهَذِهِ) الْمُؤَلَّفَةُ الْحَاضِرَةُ ذَهْنًا.

(مَنظُومَةٌ) من النظم وهو الكلام المقفى الموزون.

(مُخْتَصِرَةٌ) من الاختصار، وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى.

(فِي عِلْمِهِ) أي في علم أصول الفقه، فالهاء راجعة إلى الاصول.

(نَظَمْتُهَا مُحَرَّرَةٌ) أي مهذبة مُنَقَّاة.

تَهْدِي إِلَى مُطَوَّلَاتِ كُتُبِهِ وَتُدْخِلُ الْعَارِفَ بِهَا فِي حِزْبِهِ
(تَهْدِي) توصل

(إِلَى مُطَوَّلَاتِ كُتُبِهِ) أي كتب أصول الفقه فهذه المنظومة أولاً ثم

تتدرج في سلم الطلب منها إلى المطولات.

(وَتُدْخِلُ الْعَارِفَ بِهَا فِي حِزْبِهِ) أي تدخل المتقن لها مع علماء الأصول

لأنه يحصل له بمعرفتها طَرْفٌ من كل باب مُهم من علم أصول الفقه

يتأهل به لفهم باقيه، وهذه ميزة ثانية لمنظومته.



سَمَّيْتُهَا بِـ ((سَلَّمَ الْوُصُولِ لِكُلِّ مَنْ يَرْقَى إِلَى الْأُصُولِ))
(سَمَّيْتُهَا) أي منظومته فساهاها:

(ب: سَلَّمَ الْوُصُولِ لِكُلِّ مَنْ يَرْقَى) أي يريد أن يرقى فهي سلم
الوصول (إِلَى الْأُصُولِ) إذا السلم ما يُرَقَا منه لغيره.

أَبْيَاتُهَا كَعَدَدِ الْأَسْمَاءِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى النَّعْمَاءِ
(أَبْيَاتُهَا) ابیات هذه المنظومة.

(كَعَدَدِ الْأَسْمَاءِ) ابیاتها تسع وتسعون بيتاً كعدد اسماء الله المحصية
كما ورد في حديث (إن لله تسعا وتسعين اسماً).

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى النَّعْمَاءِ) النعماء بمعنى النعمة، إلا أن النعمة في
الغالب تكون خفية غير ظاهرة، (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا)^(١)،
والنعماء هي النعمة الظاهرة وكأنه أشار إلى النعمة الواصلة إلينا منه
تعالى التي من جملتها التوفيق لهذه المنظومة العجيبة.

(١) سورة ابراهيم من الآية رقم: ٣٤.

المعاصر من شرح المنظومة

٢٢

مُلْتَمَسًا مِنْ رَبِّنَا النَّفْعَ بِهَا وَدَعْوَةً مِنْ كُلِّ مَنْ يَطْلُبُهَا
 (مُلْتَمَسًا) أي: طالبًا
 (مِنْ رَبِّنَا) مالكننا.
 (النَّفْعَ بِهَا) لي ولغيري.
 (وَدَعْوَةً) صالحة.
 (مِنْ كُلِّ مَنْ يَطْلُبُهَا) أي يرغب فيها.

وَهَإِنَّا أَشْرَعُ فِي الْمَطْلُوبِ لِيَحْصَلَ الْإِسْعَافُ بِالْمَحْبُوبِ
 (وَهَإِنَّا أَشْرَعُ فِي الْمَطْلُوبِ) أي في نظم جواهر هذا الفن وذكر تقسيماته
 وتفريعاته.

(لِيَحْصَلَ الْإِسْعَافُ بِالْمَحْبُوبِ) جعل علم الأصول من محبوبات
 النفس، ومنظومته هذه تسعف المتعلم لعلم الأصول.

أُصُولُهُ الْأَدَلَّةُ الْإِجْمَالِيَّةُ وَحَالُ مُسْتَدِلِّهَا وَالتَّكْيِيفِيَّةُ
 (أُصُولُهُ): أي: أصول الفقه، أي: العلم المسمّى بهذا اللقب المشعر
 بمدحه بابتناء الفقه عليه، والأصل في استعمالات الأصوليين يطلق على
 معان: الراجح منها: الدليل، فأصل المسألة أي دليلها.



(الأدلة) جمع دليل، وهو لغة: ما يستدل به، والدليل - كما أسلفت - هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

(الإجمالية) أي: غير المعينة فأخرج الأدلة التفصيلية، ونعني بالأدلة الاجمالية: هي القاعدة الكلية التي تندرج تحتها جزئيات كثيرة كالأمر، والنهي، وفعل النبي ﷺ.

(وَحَالٌ مُسْتَدِلُّهَا) أي صفات مستفيد جزئيات أدلة الفقه الإجمالية، وهو المجتهد لأنه الذي يستفيدها بالمرجحات عند تعارضها دون المقلد.

(وَالكَيْفِيَّة) أي: وكيفية الاستدلال بها بالترجيح عند التعارض ونحوها كتقديم الخاص على العام والظاهر على المؤول وغير ذلك.

وَأَفِقُهُ أَنْ تَدْرِي مِنَ الْأَحْكَامِ شَرْعِيَّهَا بِالْإِجْتِهَادِ السَّامِي

(وَالْفِقْهُ) لغة مطلق الفهم، واصطلاحاً: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

(أَنْ تَدْرِي): أَنْ تَعْرِفَ.

(مِنَ الْأَحْكَامِ) جمع حكم والمراد به نسبة معنى إلى آخر بالإيجاب أو السلب (شَرْعِيَّهَا) أي الأحكام الشرعية، فأخرج الأحكام العقلية والطبيعية، والحكم الشرعي - كما أسلفت - هو خطاب الله تعالى

المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخيراً أو وضعاً.

(بِالِاجْتِهَادِ) قيد أخرج به الاحكام الشرعية الثابتة بالأدلة القطعية

كوجوب الصلوات الخمس، والاجتهاد لغة: افتعال من الجُهد بالضم

والجُهدُ الفتح، وهو الطاقة والمشقة، واصطلاحاً: هو استفراغ الفقيه

وسعه في إدراك حكم شرعيّ بطريق الاستنباط.

(السَّامِي) أي العالي.

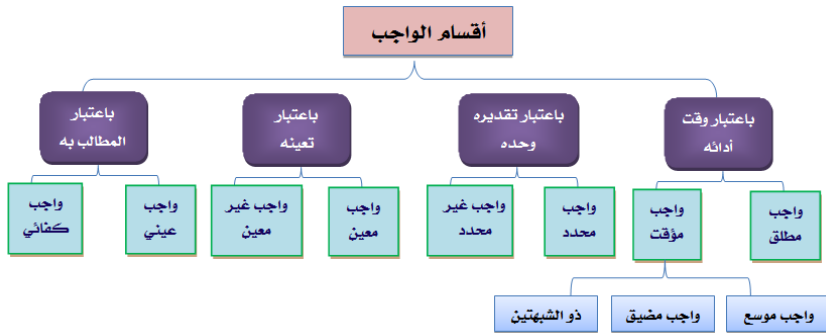


مباحث الحكم الشرعي

وَالْحُكْمُ إِنْ عُوِّقَ تَارِكٌ وَجِبَ أَوْ فَاعِلٌ فَهُوَ حَرَامٌ يُجْتَنَّبُ
وَأَنْدُبُ إِذَا أُثِيبَ مَنْ قَدْ فَعَلَهُ أَوْ تَارِكٌ مُمْتَثِلًا فَكَرِهَهُ لَهُ
أَوْ لَا وَلَا فَهُوَ الْمُبَاحُ بِاسْتِوَا وَقَدْ يَصِيرُ طَاعَةً إِذَا نَوَى
وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الشَّرْوَطِ اشْتِمَالًا فَفَافِئُ صَحٌّ وَإِلَّا بَطْلًا

(وَالْحُكْمُ) أراد به الحكم الشرعي التكليفي بدليل تفريعه عليه الواجب، والمندوب..، والحكم الشرعي هو: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخيراً أو وضعاً.

(إِنْ عُوِّقَ تَارِكٌ) له وأثيب فاعله، **(وَجِبَ)** أي الواجب، فعرفه بأنه: ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه، وتعريفه عند الأصوليين: ما طلب الشارع فعله من المكلف على سبيل الحتم والالزام، كالصلاة والزكاة. ينقسم الواجب باعتبارات مختلفة:

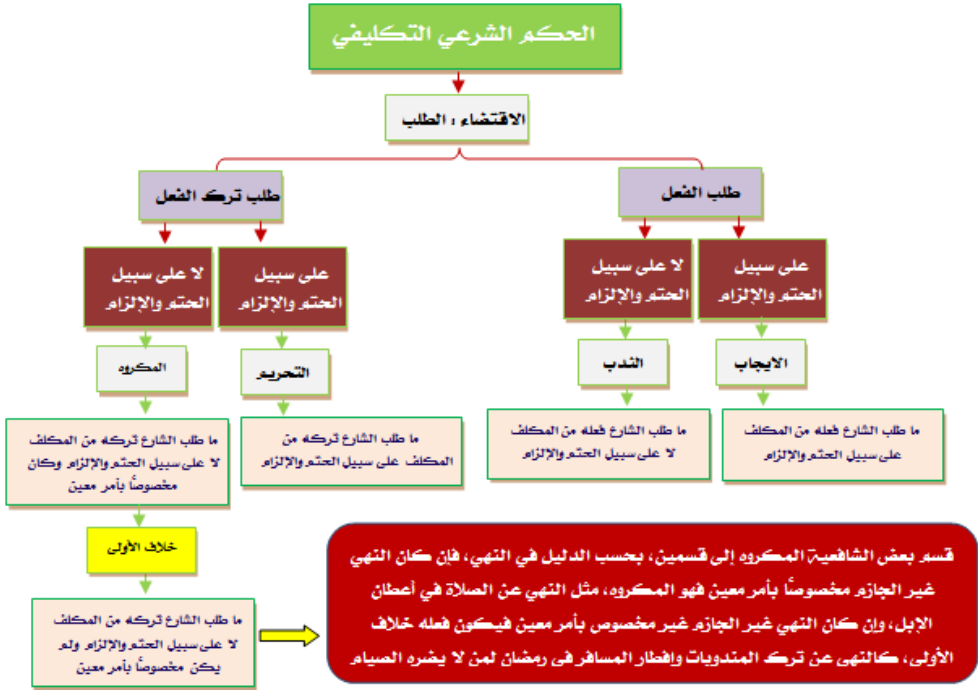


(أَوْ) عوقب (فاعل) له وأثيب تاركه امثالاً (فَهُوَ حَرَامٌ يُجْتَنَّبُ)، وهذا تعريف للحرام: ما يثاب على تركه امثالاً ويعاقب على فعله، وتعريف التحريم عند الأصوليين: ما طلب الشارع تركه من المكلف على سبيل الحتم والالزام كالسرقة والزنا.

وَأَنْدُبُ إِذَا أُثِيبَ مَنْ قَدْ فَعَلَهُ أَوْ تَارِكٌ مُمْتَثِلًا فَآكْرَهُهُ لَهُ
(وَأَنْدُبُ إِذَا أُثِيبَ مَنْ قَدْ فَعَلَهُ) ولم يُعاقب تاركه أي فهو المندوب، وتعريفه عند الأصوليين: ما طلب الشارع فعله من المكلف لا على سبيل الحتم والالزام كالسواك وقيام الليل.

(أَوْ) أثيب (تَارِكٌ) له (مُتَمَثِّلًا) ولم يُعاقب فاعله (فَآكْرَهُهُ لَهُ) أي فهو الكراهة، وتعريفها عند الأصوليين: ما طلب الشارع تركه من المكلف لا على سبيل الحتم والالزام، كالأخذ والإعطاء بالشمال، (أَوْ) كان (لَا) يثاب فاعله (وَلَا) يعاقب تاركه (فَهُوَ الْمُبَاحُ بِاسْتِوَا) أي المستوي الطرفين، وهذا هو الحكم الشرعي التخيري (الاباحة) وتعريفها عند الأصوليين: ما خير الشارع فيه بين الفعل والترك، كممارسة البيع والشراء، (وَقَدْ يَصِيرُ) المباح (طَاعَةً إِذَا نَوَى) اِشَارَ إِلَى قَاعِدَةٍ: (انقلاب المباح حسب النية والأحوال) فيكون المباح: مستحباً، وواجباً، وحرماً وغير ذلك.





الحكم الشرعي الوصفي

وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الشَّرْطِ اشْتِمَالاً فَفَنَافِذٌ صَحٌّ وَإِلَّا بَطْلاً
(وَإِنْ يَكُنْ) الحكم حال وقوعه.

(عَلَى الشَّرْطِ) المعتبرة فيه شرعاً، عقداً كان أو عبادة.

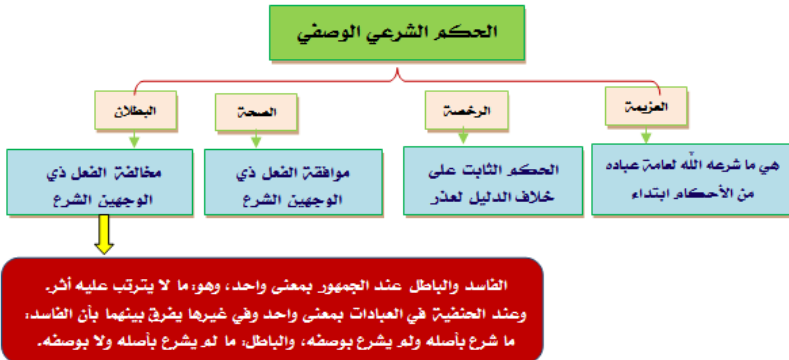
(اشْتِمَالاً) أي احتوى.

(فَنَافِذٌ) هو بمعنى أنه ترتب عليه أثره في الشرع.

(صَحٌّ) أي صحيح معتد به والنفوذ لا توصف به العبادات بل نقول صحيحة، إلا إذا قصد بالنفوذ معناه اللغوي، أما غير العبادات فنقول عنها صحيحة ونافذة إذا احتوت على الشروط والاركان وانتفت الموانع.

(وَإِلَّا) أي وإن لم يشتمل على الشروط المعتبرة فيه شرعاً.

(بَطْلاً) الألف للاطلاق أي: فهو باطل فاسد غير معتد به.



اقسام العلم ودرجات الادراك

قال الناظم رحمه الله:

تَصَوُّرُ الْمَعْلُومِ فِيمَا هُوَ بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا فَهُوَ جَهْلٌ فَانْتَبِهْ
وَالْعِلْمُ إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى نَظَرٍ ضَرُورِيٌّ كَمَا بِسَمْعٍ وَبَصَرٍ
وَعَيْرُهُ مُكْتَسَبٌ وَالنَّظَرُ فِي كُلِّ مَطْلُوبٍ هُوَ اتَّقَكُرُ
لِيَحْصَلَ الدَّلِيلُ فَهُوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمُرَادِ فَإِذَنْ يُعْتَمَدُ
ثُمَّ الَّذِي يَحْصُلُ بِاتِّصَورٍ بِغَيْرِ جِزْمٍ فَمُؤَدَى النَّظَرِ
تَرَدُّدٌ فَزَاجِعُ الْأَمْرَيْنِ ظَنٌّ وَشَكٌّ مُسْتَوِي الْوَجْهَيْنِ

(تَصَوُّرُ الْمَعْلُومِ) أي: إدراك ما من شأنه أن يعلم.

(فِيمَا هُوَ بِهِ) أي على ما هو به في الواقع (عِلْمٌ) كإدراكنا أن العالم

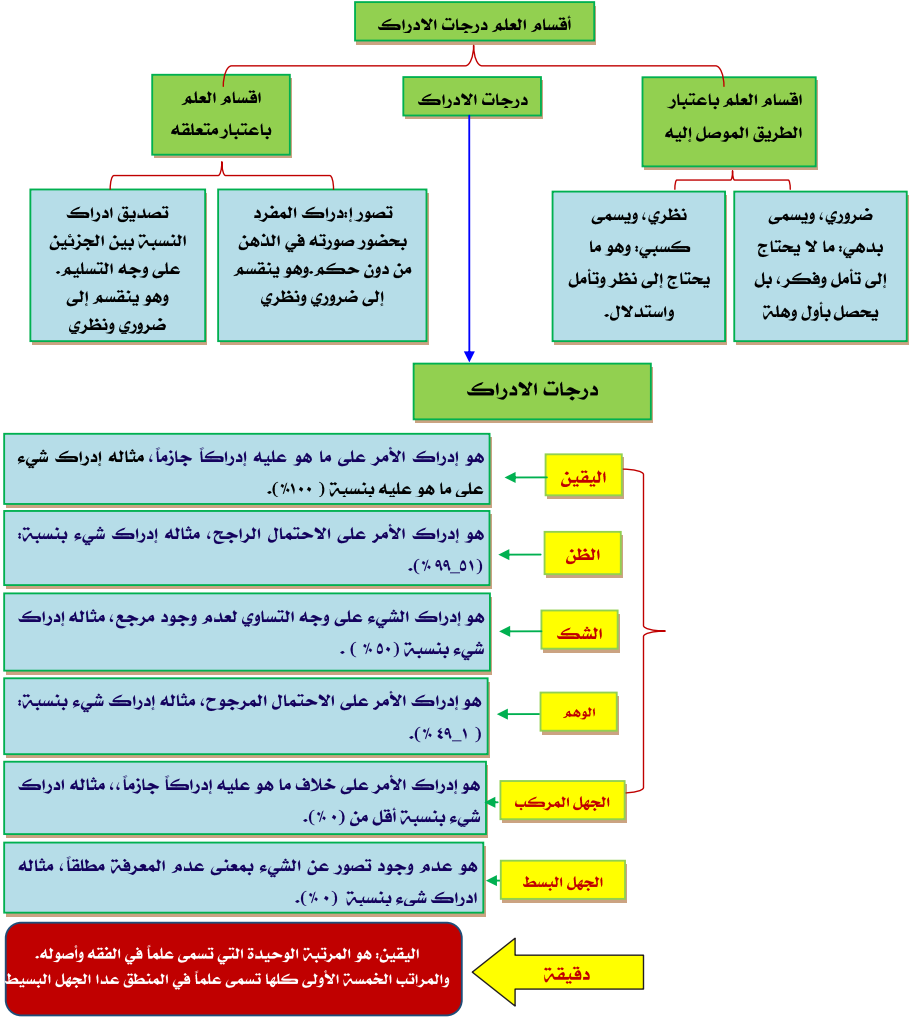
مخلوق.

(وَإِلَّا) أي وإن لم يدرك على ما هو به في الواقع بأن أدرك على خلاف ما هو به. (فَهُوَ جَهْلٌ فَانْتَبِهْ) لذلك وغيره، وقصد بالجهل هنا المركب بدليل أنه ادراك مخالف للواقع أما الجهل البسيط فليس فيه ادراك، والجهل المركب هو معرفة الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع.

(وَالْعِلْمُ إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى نَظَرٍ) واستدلال يتوقف عليه (ضَرُورِيٌّ كَمَا)

أي: كالذي يحصل (بِسْمَعٍ وَبَصَرٍ) ولمس وذوق وشَمٍّ وهي الحواس الخمس فإنه يحصل بمجرد الإحساس بها من غير نظر واستدلال (وَعَيْرُهُ) وهو المفتقر إلى نظر واستدلال (مُكْتَسَبٌ) كالعلم بأن السجود ركن في الصلاة فإنه مفتقر إلى النظر في الدليل وثبوته ووجه دلالاته فينتقل الذهن من ثبوته وصحة الاستدلال به إلى النتيجة وهي الحكم بوجوب النية وهكذا، (والنظر) المذكور (في كُلِّ مَطْلُوبٍ هُوَ التَّفَكُّرُ) فيه (لِيَحْصَلَ الدَّلِيلُ وَهُوَ) أي: الدليل الحاصل (المرشد) أي الذي يهتدى به (إِلَى المُرَادِ) المطلوب؛ لأنه علامة له، وسبق تعريف الدليل، وإذا حصل الدليل (فَإِذَنْ يُعْتَمَدُ) عليه فخرج التفكير لا في المطلوب كأكثر حديث النفس.. (ثُمَّ الَّذِي يَحْصُلُ فِي التَّصَوُّرِ بِغَيْرِ جَزْمٍ فَمَوْدَى النَّظَرِ) التصور النظري: هو الذي نحتاج في ادراكه إلى نظر وتأمل كالثلاثة ثمن الاربعة والعشرين فلا يمكن الادراك إلا بعد تأمل الثمن والاربعة والعشرين. (تَرَدُّدٌ) في أمرين، ثم لا يخلو هذا التردد إما أن يكون أحد الطرفين راجحاً فظن، والآخر مرجوحاً فوهم، أو يستويا فشك. (فَرَأَجِحُ الأَمْرَيْنِ) أي: التجويزين (ظَنٌّ) ومقابله: وهمٌ بسكون الهاء، (وَشَكٌّ): خبر مقدم (مُسْتَوِي الوَجْهَيْنِ) مبتدأ مؤخر أي ومستوي التجويزين شكٌ.





الأدلة

أَدِلَّةُ الْأُصُولِ قَالُوا أَرْبَعَهُ كِتَابِنَا وَالسُّنَّةُ الْمُرْتَفَعَةُ
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ فَلَهُمَا فِي شَرْعِنَا أُسَاسٌ
وَبَعْدَهَا قَالَ بِالِاسْتِصْحَابِ لِلأَصْلِ فِيهَا مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ
(أَدِلَّةٌ) جمع دليل، وهو لغة: ما يستدل به، واصطلاحاً: هو ما يمكن
التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

(والأصول) جمع أصل، والأصل ما يتني عليه غيره حسياً كان أو عقلياً.
(أدلة الأصول) المتفق عليها للأحكام الشرعية (قالوا) أي العلماء هي
(أربعه كتابنا) القرآن الكريم.
(والسنة المرتفعة) أي المرفوعة بإسنادها إلى رسول الله ﷺ من قول أو
فعل أو تقرير.

(كذلك الإجماع والقياس فلهما في شرعنا أساس) ثابت الأدلة.
(وبعدها) أي: وبعد الأربعة المتفق عليها بأن فقدت ولم يوجد منها شيء
(قال: بالاستصحاب للأصل) أراد بالأصل هنا القاعدة المستمرة (فيها)
أي: في الحادثة (مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ) أي أكثر الشافعية وهو الصحيح.



مَبَاحِثُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

هِيَ الْكَلَامُ الْأَمْرُ نَهْيٌ وَخَبْرٌ عَرَضُ تَمَنُّ مِنْ أَبُوكَ يَا عَمْرُ

(هِيَ الْكَلَامُ) الذي هو (الأمر) وهو استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة

على وجه الاستعلاء.

و(نَهْيٌ) وهو عكس الأمر السابق: استدعاء الترك بصيغة مخصوصة على

وجه الاستعلاء.

(وَخَبْرٌ)، وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته.

و(عَرَضٌ) وهو اللفظ الدال على الطلب برفق ولين.

و(تَمَنُّ) وهو اللفظ الدال على طلب ما لا يمكن تحقيقه.

(مَنْ أَبُوكَ) اشارة إلى الاستفهام، وهو لفظ لا يحتل الصدق والكذب

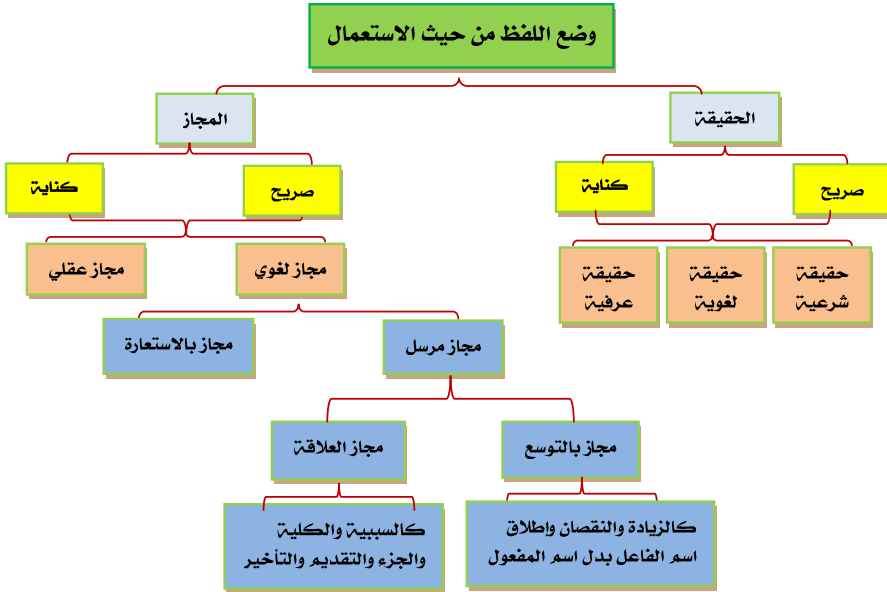
لذاته بل هو محتاج للجواب.

(يَا عَمْرُ) اشارة إلى النداء، وهو طلب الاقبال بحرف من حروفه.

(وَقَسَمٌ) وهو اللفظ الدال على يمين بأحد حروف القسم.

وضع اللفظ من حيث الاستعمال

وَقَسَمَ حَقِيقَةً مَجَازٌ وَهُوَ الَّذِي عَنِ أَصْلِهِ يَنْحَازُ
 (حَقِيقَةً) وهي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب.
 و(مَجَازٌ) وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب
 لعلاقة بينهما؛ لذا وصف المجاز فقال: (وَهُوَ الَّذِي عَنِ أَصْلِهِ يَنْحَازُ) أي:
 ينعزل، بأن يستعمل في غيره.



وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ إِنْ تَجَرَّدَا عَنْ صَارِفٍ نَحْوِ اجْتِنَبِ سُبُلِ الرَّدَى
 (وَالْأَمْرُ)، وهو: استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة على جهة الاستعلاء،
 وحكمه: (لِلْوُجُوبِ إِنْ تَجَرَّدَا عَنْ صَارِفٍ)، إذا تجرد الأمر عن القرائن
 الصارفة له إلى غيره فصيغته تقتضي الوجوب حقيقة هذا على قول
 الجمهور.

(نَحْوِ اجْتِنَبِ)، هذا مثال الأمر الذي للوجوب.
 (سُبُلِ الرَّدَى) أي طريق الهلاك.

وَيُكْتَفَى بِمَرَّةٍ فِي الْعُمْرِ إِلَّا إِذَا دَلَّ كَصَوْمِ الشَّهْرِ
 (وَيُكْتَفَى بِمَرَّةٍ فِي الْعُمْرِ)، اشارة إلى أن الأمر لا يقتضي التكرار، وهو:
 أن تفعل فعلا، وبعد فراغه منه تعود إليه، فلا يقتضي إلا فعل المأمور
 به مرة واحدة فقط، فقال: ويكتفى بمرة بالعمر ثم استثنى فقال: (إِلَّا
 إِذَا دَلَّ) على التكرار والفورية دليل، (كَصَوْمِ الشَّهْرِ)، أي شهر رمضان،
 وكالصلوات الخمس أي كالأمر بهما، وهذا محل اتفاق.

أنوع الطلب بحسب المطلوب منه

إِنْ كَانَ مِمَّنْ دُونَكَ اسْتِدْعَاءٌ وَغَيْرُهُ ائْتِمَاسٌ أَوْ دُعَاءٌ
والطلب (إِنْ كَانَ مِمَّنْ دُونَكَ) فهو (اسْتِدْعَاءٌ) كأمر الله تعالى وأمر رسوله
ﷺ لنا وهو الأمر الحقيقي (وَ) أَمَّا (غَيْرُهُ) فهو من المائل (الْتِمَاسُ)، (أَوْ
دُعَاءٌ) أي سؤال إن كان ممن فوقك نحو: اللهم اغفر لي، وارحمني.

قاعدة: الأمر بالشيء نهي عن ضده

وَالْأَمْرُ نَهْيٌ يَا فَتَى عَنْ ضِدِّهِ فِي لَاتَّبِعْ زَيْدًا وَبِعْ مِنْ عَبْدِهِ
(وَالْأَمْرُ) بالشيء (نَهْيٌ يَا فَتَى عَنْ ضِدِّهِ)، وكذا عكسه، ولذا قال (فِي لَاتَّبِعْ
زَيْدًا)، وهذا مثال أشار به الى أن النهي عن الشيء أمر بضده، أي لا تبع
من زيد فنهاه عن مبايعة زيد وأمره بمبايعة غيره.
(وَبِعْ مِنْ عَبْدِهِ) أشار به إلى قاعدة: الأمر بالشيء نهي عن ضده، فأمره
بالبيع من عبد زيد ونهاه عن مبايعة غيره.



قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

وَيُوجِبُ الشَّيْءَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِهِ

أشار إلى أن الأمر مع إيجابه المأمور به (يُوجِبُ الشَّيْءَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ) أي لا يتم المأمور به (إِلَّا بِهِ) وتسمى مقدمة الواجب، ووسيلة الواجب: ونعني بها وسيلة لم يصرح الشارع بإيجابها لكن تحصيل الواجب غير ممكن إلا بها فنوجبها لأنها مقدمة الواجب ووسيلته.

من يدخل في خطاب الله

و..... إِلَّا..... يَدْخُلُ فِيهِ الْمُؤْمِنُ
لَا سَاهِيًا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَمُكْرَهًا بَلْ عَاقِلًا رَصِينًا

(يَدْخُلُ فِيهِ الْمُؤْمِنُ)، أي يدخل في خطاب الله، ثم استثنى أربعة أصناف: (لَا) أي لا يخاطب حال كونه (سَاهِيًّا) أو (صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَمُكْرَهًا) فهم في حالة السهو والصبأ والجنون والاكراه غير مكلفين لأنهم فقدوا الفهم الذي هو من شروط التكليف، فهم لا يدركون معنى الخطاب: ➤ السهو: فإنه زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة، فيتنبه بأدنى تنبه.

- الصبا: هو مرحلة من مراحل الإنسان من ولادته إلى أن يبلغ.
- الجنون: هو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادراً.
- المكره وقد أطلقه وفيه تفصيل؛ لذا قسموه إلى نوعين:
- مكره مُلجأً: وهو من حمل على أمر يكرهه ولا يرضاه، ولا تتعلق به قدرته واختياره، كمن ألقى من شاهق على مسلم فقتله فهذا غير مكلف اتفاقاً؛ لأنه مسلوب القدرة غير مختار كآلة.
- مكره غير ملجأً: وهو من حمل على أمر يكرهه، ولا يرضاه، ولكن تتعلق به قدرته واختياره وإرادته، فهذا مكلف عند الأصوليين؛ لأن شروط التكليف قد توفرت فيه وهي: البلوغ، والعقل والفهم، أما الفقهاء فاختلّفوا فيه بحسب قوة الدليل.
- (بل) إنما يدخل فيه حال كونه (عاقلاً رصيناً)، ويُعرف العقل بأنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وهو التمييز ومحله القلب.



هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة

وَالْكَافِرُونَ بِالْفُرُوعِ حُوطِبُوا وَشَرَطَهَا وَالْأَمْرُ قَدْ لَا يُوجِبُ
(وَالْكَافِرُونَ) بالله تعالى (بِالْفُرُوعِ) المجمع عليها فيما يظهر (حُوطِبُوا)،
وَشَرَطَهَا) وهو: الإسلام الذي لا يصح إلا به لافتقارها للنية المتوقفة
عليه.

معاني صيغة الأمر (افعل)

..... وَالْأَمْرُ قَدْ لَا يُوجِبُ
كَمَثَلِ تَهْدِيدِ بِهِ وَالتَّسْوِيَةِ وَالنَّدْبِ وَالِإِبَاحَةِ الْمُسْتَوِيَةِ
(وَالْأَمْرُ قَدْ لَا يُوجِبُ)، المأمور به لقرينة صارفة له عن الوجوب إلى غيره
وذلك (كَمَثَلِ تَهْدِيدِ بِهِ)
التهديد كقوله تعالى: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) ^(١).

(وَالتَّسْوِيَةِ)، كقوله تعالى: (فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا) ^(٢).
(وَالنَّدْبِ) كقوله تعالى: (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) ^(٣) والصارف
له من الوجوب إلى الندب هو: أن النبي ﷺ لم ينكر على الصحابة الذين

(١) سورة فصلت: من الآية ٤٠.

(٢) سورة الطور: من الآية ١٦.

(٣) سورة النور: من الآية ٣٣.

لم يكتبوا العبيد الذين كانوا تحت أيديهم مع علمهم أن فيهم الخير.
(وَالِإِبَاحَةَ الْمُسْتَوِيَّةِ)، الطرفين نحو (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا)

مبحث النهي

وَالنَّهْيُ ضِدُّ الْأَمْرِ فِيمَا سَبَقَا كَلَّا تَقُمْ مُحَرَّمٌ إِنْ أُطْلِقَا

(وَالنَّهْيُ) استدعاء الترك بصيغة مخصوصة على جهة الاستعلاء.

(وَالنَّهْيُ ضِدُّ الْأَمْرِ فِيمَا سَبَقَا)، أي عكس الأمر في كل ما سبق في مبحث

الأمر، ولا يكون النهي حقيقة إلا إذا كان ممن هو دون الناهي كنهى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وهو من المائل التماس وممن هو فوق الأمر دعاء، نحو رب لا تؤاخذني بذنبي .

(كَلَّا تَقُمْ) مثل لصيغته الدالة عليه الفعل المضارع المجزوم بـ (لا)

الناهية، كقوله تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)

وهو (مُحَرَّمٌ) أي للتحريم (إِنْ أُطْلِقَا)، عن قرينة صارفة له إلى غيره؛ لأن النهي إذا ورد في نص شرعي مصحوباً بقرينة تدل على معنى من معانيه فإنه يحمل عليه حينئذ، أما إذا ورد مجرداً عن القرائن فإن الخلاف فيه واقع بين العلماء لكن الذي رجحه الناظم وهو قول جمهور الأصوليين أن النهي المطلق يدل على التحريم ولا يصرف عنه إلى غيره من المعاني إلا بقرينة.



تعريف الخبر والانشاء

وَحَبْرٌ لِلصُّدُقِ وَالْكَذِبِ اِحْتَمَلُ وَغَيْرُهُ الْإِنشَاءُ

(وَحَبْرٌ لِلصُّدُقِ وَالْكَذِبِ اِحْتَمَلُ) تعريف للخبر بالنظر إلى ذات الخبر دون النظر إلى المخبر والقرائن التي تحف بالخبر، (وَعَيْرُهُ) أي وغير الخبر (الإنشاء) بالقصر للوزن، وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب، وهو نوعان:

طلبي: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، كالأمر والنهي وغيرها،
غير طلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوباً، كالقسم وصيغ العقود وغيرها.

العموم وصيغه

وَخٌ ا وَعَامٌ مَا شَمَلُ

مَا فَوْقَ وَاحِدٍ بِلَامِ الْفَرْدِ وَالْجَمْعِ كَالْإِنْسَانِ خَيْرٌ عَبْدِ

وَمَنْ وَمَا أَيْنَ وَأَيُّ وَمَتَى وَلَا إِذَا فِي التَّنْكِرَاتِ قَدْ أَتَى

فَهَذِهِ تَعَمُّمُ الْأَقْوَالِ وَلَا عُمُومُ يَطْرُقُ الْأَفْعَالِ

(وَعَامٌ) أي اللفظ العام من أقسام وضع اللفظ للمعنى فعرفه بأنه: (مَا شَمَلُ مَا فَوْقَ وَاحِدٍ)، أي اثنين فصاعداً لكن بشرط عدم الحصر.

صيغ العموم

المراد بصيغ العموم: الألفاظ الدالة على الشمول والاستغراق في وضع لغة العرب، وهي كثيرة منها:

➤ **(بِلَامِ الْفَرْدِ)**، فاللفظ المفرد المعرف باللام عام **(كَالْإِنْسَانِ خَيْرٌ عَبْدٍ)**،
(و) **كَذَا بِلَامِ (الْجَمْعِ)** كقوله تعالى: **(فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)**.

➤ **(وَمَنْ)** أي ويحصل بألفاظ آخر ك(مَنْ) وتستعمل للعقلاء استفهامية كقوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً)، أو شرطية كقوله تعالى: (من شهد منكم الشهر فليصمه).

➤ **(وَمَا)** وتستعمل لغير العاقل استفهامية: **{وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ}** [طه: ١٧]؟ أو شرطية: كقوله تعالى: (ما عندك ينفد وما عند الله

(باق)

➤ **(وَأَيْنَ)** وتستعمل في المكان استفهامية أو شرطية: **(أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)** [النساء ٧٨]،

➤ **(وَأَيُّ)** وتستعمل للعاقل وغير العاقل استفهامية أو شرطية: كقوله تعالى: **{أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}** [الإسراء ١١٠].

➤ **(ومتى)** ويستفهم بها عن الزمان، كقوله تعالى: **{وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا}** [الإسراء ٥١] وتكون شرطية: متى



تجلس أجلس.

➤ (وَلَا إِذَا فِي النَّكِرَاتِ قَدْ أَتَى)، أي من صيغ العموم (لا) بشرط أن لا يكون النفي لسلب الحكم عن المجموع، كقولنا: ما كل عدد زوجاً، ومثال النكرة المنفية قوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [البقرة ٢٥٥].

(فَهَذِهِ) الالفاظ والصيغ إن التحقت بالنصوص (تُعَمَّمُ الْأَقْوَالَ) أي تكون الاقوال دالة على العموم.

(وَلَا عُمُومَ يَطْرُقُ الْأَفْعَالُ)، أراد أن يبين مسألة مهمة أن العموم من صفات النطق والألفاظ، ولا يجوز دعوى العموم في الافعال كجمعه ﷻ بين الصلاتين في السفر الثابت في الصحيح فلا يعم كل سفر طويلاً أو قصيراً، ولا يجوز دعوى العموم فيما يجري مجرى الافعال كقضائه ﷻ بالشفعه للجوار فلا يعم كل جارٍ لاحتمال خصوصية في ذلك الجار.

التَّخْصِصُ

وَإِنَّمَا التَّخْصِصُ تَمْيِيزٌ لِمَا مِنْ جُمْلَةٍ بِالشَّرْطِ لَوْ مُقَدِّمًا
وَصِفَةً وَاحْتِمَالٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ مُطْلَقَهَا الْمُكِنَّ بَلْ وَاعْتِمَادِ
(وَإِنَّمَا التَّخْصِصُ: تَمْيِيزٌ) أَي اخْرَاجِ (لِمَا)، أَي لِبَعْضِ (مِنْ جُمْلَةٍ): أَي
اخْرَاجِ بَعْضَ الْجُمْلَةِ مِنَ الْعَامِ، وَبِعِبَارَةٍ أَوْضَحِ التَّخْصِصُ: قَصَرَ الْعَامِ
عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ بِ(بِالشَّرْطِ) وَهُوَ لُغَةُ الْعِلْمِ وَاصْطِلَاحًا: مَا يَلْزَمُ مِنَ
عَدَمِهِ الْعَدَمِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ وَجُودِهِ وَجُودَ، وَلَا عَدَمَ لِدَاتِهِ، وَيَجِبُ اتِّصَالُهُ
بِالْمَشْرُوطِ اتِّصَالًا عَادِيًّا، بَحِثْ لَا يَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالزَّمَنِ فَصْلًا
تَحْكُمُ الْعَادَةُ فِيهِ بِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرَ تَابِعٍ لِلْمَشْرُوطِ، وَ (لَوْ) كَانَ الشَّرْطُ
(مُقَدِّمًا)، أَي يَجُوزُ تَقْدِيمُ الشَّرْطِ وَتَأْخِيرُهُ، وَإِنْ كَانَ وَضَعَهُ الطَّبِيعِيُّ هُوَ
صَدَرَ الْكَلَامِ، وَالتَّقَدُّمُ عَلَى الْمَشْرُوطِ لَفْظًا لِكُونِهِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ
طَبْعًا، وَمِثَالُ الشَّرْطِ مُقَدِّمًا إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ أَحْسَنَ إِلَيْهِ وَمُؤَخَّرًا مَا سَبَقَ فِي
الْحَدِيثِ، وَأَكْرَمُ الطَّلَابِ إِنْ حَفِظُوا.

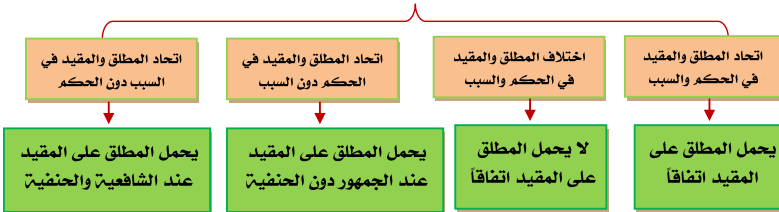
(وَصِفَةً) الصِّفَةُ: يَقْصِدُ بِهَا كُلُّ مَعْنَى يَمَيِّزُ بَعْضَ الْمَسْمِيَّاتِ، أَوْ مَا أَشْعَرَ
بِمَعْنَى يَتَّصِفُ بِهِ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِ، فَيَشْمَلُ مَا يَسْمِيهِ النُّحَوِيُّونَ نَعْتًا
أَوْ حَالًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَيَشْتَرِطُ فِي الصِّفَةِ
اتِّصَالُهَا بِالْمَوْصُوفِ، فَلَا يَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا فِي الزَّمَنِ، مِثَالُ التَّخْصِصِ



بالصفة: قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ} [النساء ٢٥].
فقوله: (من فتياتكم) عام؛ لأنه جمع مضاف إلى معرفة فيشمل كل الإماء، وقوله: (المؤمنات)، صفة خصصت من يجوز نكاحهن من الإماء بالمؤمنات.

ثم ذكر مسألة متعلقة بالصفة فقال: **(وَاحْمِلْ عَلَى الْمُقَيَّدِ)**، بالصفة **(مُطْلَقَهَا)** أي: المطلق منها **(الْمُمْكِن)** حمله كالرقبة في كفارة القتل قيّدت بالإيمان، وفي كفارة الظهار أطلقت، فتحمل على تلك احتياطاً، فلا يجزئ فيها إلا مؤمنة فإن لم يمكن الحمل فلا، كصوم الكفارة قيد بالتتابع وصوم المتمتع قيد بالتفريق، وأطلق قضاء رمضان فلا يمكن حمله عليهما لاستحالته ولا على أحدهما لعدم المرجح فبقى على إطلاقه. ومن الجدير بالذكر أن المطلق: هو ذات خالية عن القيد كالرقبة، والمقيد: ذات موصوفة بصفة أو مقيدة بقيد كرقبة كبيرة.

حالات المطلق والمقيد



(بَلْ وَاعْتَمِدْ، فِي ذَلِكَ) أي في التخصيص (الِاسْتِثْنَاءِ) والاستثناء: وهو إخراج بعض الجملة عنها بـ (إِلا) أو احد اخواتها.

فِي ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِإِلا اسْتِغْرَاقٍ لِيُثْبِتَ الْحُكْمَ بِهِ فِي الْبَاقِي
مُتَّصِلاً وَلَوْ بِغَيْرِ الْجِنْسِ نَحْوَ قَبَضْتُ التَّبْرَ غَيْرَ فُلْسٍ

(بِإِلا اسْتِغْرَاقٍ، لِيُثْبِتَ الْحُكْمَ بِهِ فِي الْبَاقِي) والمراد بالاستثناء المستغرق: إخراج جميع أفراد المستثنى منه بإِلا أو إحدى أخواتها، كأن يقول: لك علي عشرة إلا عشرة، وهذا استثناء مستغرق، فلو استثنى الكل فلا استثناء باطل والإقرار الأول ثابت.

(مُتَّصِلاً) والمراد به اتصال الاستثناء بالمستثنى منه لفظاً بعدم الفصل بينهما أو حكماً بوجود فاصل يسير لا يدل على انقطاع الكلام واستيفائه، كالفصل بسبب انقطاع نفس أو بلع ريق أو سعال ونحوه.

(وَلَوْ) كان (بِغَيْرِ الْجِنْسِ) أي من غير الجنس، (نَحْوَ قَبَضْتُ التَّبْرَ) أي: الذهب (غَيْرَ فُلْسٍ)، فالفلس ليس من جنس التبر وجاء المسافرون إلا حقائبهم.



وَحَدُّهُ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْمُنْوِيِّ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِمَا فِي النَّحْوِ
وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَعَنْدِي إِلَّا إِمَاءَ خَمْسًا أَلْفَ عَبْدٍ
(وَحَدُّهُ) أي تعريف الاستثناء.

(إِخْرَاجُ بَعْضِ الْمُنْوِيِّ)، أي: اخراجه بعض ما نواه.
(مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِمَا فِي النَّحْوِ)، من أدواته وهي (إلا، وسوى، وغير، وخلا،
وعدا، وحاشا، ولكن).

(وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) أي المستثنى على المستثنى منه (كَعَنْدِي، إِلَّا إِمَاءَ خَمْسًا أَلْفَ
عَبْدٍ) وأصل الكلام: عندي ألف عبد إلا إماءً خمساً، فإماءً خمساً مستثنى
من ألف عبد وقد تقدم عليه.

المخصصات المنفصلة

وَخَصَّصَ الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ وَسُنَّةَ كَهَيِّ بِلَا ارْتِيَابٍ
وَخَصَّصَ الْجَمِيعَ بِالْقِيَاسِ وَكُنْ فَقِيهَا فِطْنًا فِي النَّاسِ
المخصصات المنفصلة وهي كل دليل يستقل بنفسه، ولا يحتاج في ثبوته
إلى ذكر لفظ العام معه، أما المخصصات المتصلة فهي ما لا يستقل
بنفسه، بل يجب ذكر العام قبله.

(وَخَصَّصَ) أنت ايها المجتهد.
(الْكِتَابُ) القرآن الكريم (بِالْكِتَابِ)، كقوله تعالى: {وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ

المعاصر من شرح المنظومة

٤٨

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة ٢٢٨]، بقوله تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق ٤]، فالآية الأولى تفيد أن كل مطلقة عدتها ثلاث حيض، وإذا قيل إنها مخصوصة بالآية الثانية فتخرج الحوامل من العموم.

(وَسُنَّةٍ) أي وخصص الكتاب بالسنة كقوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالذَّمُّ) سورة المائدة من الآية ٣، خصَّ بحديث أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال.

(كَهَيِّ) ، أي السنة، فإنه يجوز تخصيصها بالكتاب كقوله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، خص بقوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) سورة التوبة من الآية ٢٩.

وبالسنة: كتخصيص مثاله: تخصيص قوله ﷺ: (فيما سقت السماء والعيون العشر) (أخرجه البخاري) بقوله ﷺ: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) (متفق عليه)، فإن الحديث الأول عام في القليل والكثير، والثاني دل على إخراج القليل الذي لا يبلغ خمسة أوسق عن أن تجب فيه زكاة.

(بِلَا أَرْتِيَابٍ)^(١) شكُّ في ذلك،

(١) (بلا ارتياب) وقعت في ج متقدمة مع لفظ كهي.



(وَحَصِّصِ) أنت (الْجَمِيعِ) من الكتاب والسنة (بِالْقِيَاسِ) فَيُحْصَصُ الإجماع والقياس العام من الكتاب والسنة، ومثال التخصيص بالقياس الجلي والاجماع عليه: تخصيص عموم قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} [النور ٢]، بقياس العبد على الأمة والاكْتفاء بجلده خمسين جلدة، وذلك أن الأمة ورد النص بأن حدها على النصف من حد الحرة، قال تعالى: {فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ} [النساء ٢٥]، فيقاس العبد على الأمة لعدم الفارق بينهما، فيكون حده خمسين جلدة، فقياس العلماء العبد على الأمة، وأجمعوا على هذا القياس.

(وَكُنْ فَقِيهًا فَطَنًا فِي النَّاسِ)، أي: احرص على ذلك.

اللفظ غير الواضح الدلالة

وَمُجْمَلٌ مَا أَحْتَاَجَ لِلْبَيَانِ وَذَلِكَ الْإِيضَاحُ لِلْمَعَانِي (وَمُجْمَلٌ) المجمل لغة: المجموع، ومنه يقال: أجملت الشيء إجمالاً، أي: جمعته من غير تفصيل، ويطلق على الخلط، كما يطلق على المبهم. واصطلاحاً هو: ما له دلالة على معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه.

(وَمُجْمَلٌ مَا أَحْتَاَجُ لِلْبَيَانِ وَذَلِكَ) البيان هو (الإيضاح) أي الإظهار (لِلْمَعَانِي)، المشتركة فهو إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي.

اللفظ الواضح الدلالة

وَالنَّصُّ مَا لَا مُمْكِنٌ تَأْوِيلُهُ وَقِيلَ مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ
(وَالنَّصُّ مَا لَا مُمْكِنٌ تَأْوِيلُهُ)؛ إذ هو ما لا يحتمل غير معنى واحد، أو هو اللفظ الذي يدل على المراد منه دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال التأويل، كقوله تعالى: (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ)، وقوله تعالى: (فَصِيَامٌ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ) سورة البقرة ١٩٦.

(وَقِيلَ) هو (مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ)، فإنه بمجرد نزوله فهم معناه؛ إذ معناه في اللغة: الكشف والظهور، يقال: نصت الجارية رأسها إذا رفعتها وأظهرته، ومنه منصة العروس، وهو الكرسي الذي تجلس عليه.

الظاهر

الظَّاهِرُ الَّذِي لِأَمْرَيْنِ احْتَمَلُ بَعْضُهُمَا أَظْهَرَ فَافْهَمُ ذَا الْعَمَلِ
وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الْخَفِيِّ يُحْمَلُ مَا يَدُلُّ فَهُوَ الْمُؤَوَّلُ
(الظَّاهِرُ هُوَ الَّذِي لِأَمْرَيْنِ احْتَمَلُ، بَعْضُهُمَا) أي أحدهما (أَظْهَرُ) ذكر



معنى من معاني الظاهر وهو: الوضوح والانكشاف يقال: ظهر الأمر، إذا اتضح وانكشف، وظهر الشيء ظهوراً، والظاهر في اصطلاح الأصوليين، هو: ما دل على معنى بالوضع الأصلي، أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً، أو هو: ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر، فهو اسم لكلام ظهر المراد به للسامع بصيغته سواء سبق اللفظ أصالة، أو تبعاً، ولا يحتاج إلى الطلب والتأمل، ولكنه يحتمل التأويل، ويدل على معناه دلالة ظنية راجحة، فإن صُرف اللفظ عن المعنى الظاهر، وأريد به المعنى المرجوح لدليل أو قرينة، سمي مؤولاً، فالمؤول يذكر تبعاً للظاهر، **(فَأَفْهَمَ ذَا الْعَمَلِ)**، من هذه القاعدة.

(وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الْخَفِيِّ) من معنيه **(يُحْمَلُ، لِمَا يَدُلُّ)** على إرادته **(فَهُوَ الْمُؤُولُ)**، وهو مشتق في اللغة من آل بمعنى: رجع، يُقال: آل الأمر إلى كذا، أي: رجع إليه، والتأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء.



مبحث النَّسْخُ

أَنْنَسَخُ رَفْعُ الْحُكْمِ بِالْخِطَابِ إِذَا تَرَخَى يَا أُولِي الْأَلْبَابِ
 (النَّسْخُ) هو: (رَفْعُ الْحُكْمِ) الشرعي (بِالْخِطَابِ، إِذَا تَرَخَى) أي: تأخر عنه.
 (يَا أُولِي الْأَلْبَابِ)، أصحاب العقول، فالنسخ في اللغة، يطلق على معنيين:
 النقل، والإبطال والإزالة، واصطلاحاً: هو: رفع حكم شرعي متقدّم
 بدليل شرعي متراخ عنه.

أنواع النسخ باعتبار الحكم المرفوع

بِغَيْرِ إِبْدَالٍ وَبِالْإِبْدَالِ كَنَسْخِ الْإِسْتِقْبَالِ بِاسْتِقْبَالِ
 (بِغَيْرِ إِبْدَالٍ) أي نسخ حكم من دون أن يأتي بديلاً عنه، فرجح الناظم
 رحمه الله مذهب الجمهور بجواز نسخ الحكم من غير أن يأتي بديل عنه.
 (وَبِالْإِبْدَالِ)، أي نسخ حكم مع الاتيان بديله (كَنَسْخِ الْإِسْتِقْبَالِ) لبيت
 المقدس الثابت بفعله ﷺ (بِاسْتِقْبَالِ)، الكعبة المشرفة بقوله تعالى: (فَوَلَّ
 وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)
 سورة البقرة من الآية ١٤٤.



أنواع النسخ باعتبار التخليط والتخفيف

وَبَدَلِ أَعْلَظَ كَأَتَّخِيْرٍ بَيْنَ صِيَامِ الشَّهْرِ وَالتَّكْفِيرِ
بِصَوْمِهِ وَبَدَلِ خَفِيفٍ كَأَيَّةِ الْعِدَّةِ وَالتَّخْفِيفِ
(وَبَدَلِ أَعْلَظَ) من المنسوخ (كَأَتَّخِيْرٍ، بَيْنَ صِيَامِ الشَّهْرِ) أي رمضان
(وَالتَّكْفِيرِ)، أي الفدية، بقوله تعالى: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ) سورة
البقرة من الآية ١٨٤ هذا على قول بعض المفسرين، (بِصَوْمِهِ) عينا، وذلك بتعيين
الصيام فقط في قوله تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) سورة البقرة من
الآية ١٨٥.

(وَبَدَلِ خَفِيفِ)، أخف من المنسوخ (كَأَيَّةِ الْعِدَّةِ) أي كنسخ وجوب
التربص حولاً كاملاً عن المتوفى عنها زوجها في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ
يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ
إِخْرَاجٍ) بالتربص أربعة أشهر وعشراً، في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ
مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)
(وَ) كآية (التَّخْفِيفِ)، في المصابرة كنسخ وجوب ثبات الواحد للعشرة،
في قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) نسخ
ذلك بقوله: (الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ
مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ).

أنواع النسخ باعتبار نوع الناسخ

وَتُنَسَخُ السُّنَّةُ بِاِكْتَابٍ وَسُنَّةٍ كَهُوَ بِلاَ اِرْتِيَابٍ

نسخ السنة النبوية بالكتاب فقال: (وَتُنَسَخُ السُّنَّةُ بِالْكِتَابِ)، كنسخ استقبال بيت المقدس الثابت بفعله ﷺ بقوله تعالى: (قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) سورة البقرة من الآية ١٤٤.

نسخ السنة النبوية بالسنة النبوية فقال: (وَسُنَّةٍ) وكقوله: ﷺ (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها).

نسخ الكتاب بالكتاب فقال: (كَهُوَ) أي كالكتاب العزيز فإنه ينسخ بالكتاب كآية العدة والصوم والمصابرة السابق ذكرها.

نسخ الكتاب بالسنة النبوية على الراجح من قول الجمهور خلافاً للشافعي واحمد في قول له، فقال: (بِلاَ اِرْتِيَابٍ)، أي بلا تشكك في ذلك.

مباحث السنة

مَبَاحِثُ السُّنَّةِ

وَقَوْلُ سَيِّدِ الْأَنَامِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ اَلْمُبَيِّنُ اَلْمَحَجَّةَ

(وَقَوْلُ سَيِّدِ الْأَنَامِ) الثقلين (حُجَّةً)، بلا نزاع؛ (لِأَنَّهُ اَلْمُبَيِّنُ اَلْمَحَجَّةَ)، الطريق

الواضحة إلى الله تعالى، وهذه هي السنة القولية، وهي الأحاديث التي



نطق بها رسول الله ﷺ في جميع المناسبات والأغراض، وقد سمعها الصحابة رضوان الله عليهم، ونقلوها عنه، وهي تشكل السواد الأعظم من السنة.

وَاحْمِلْ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِمَا فَعَلَ إِنَّ كَانَ فِي الْقُرْبَةِ وَالِدَلِيلِ دَلٌّ
إِنْ انْتَفَى فَاحْمِلْ عَلَى أَقْوَالِ ثَالِثُهَا يُوقَفُ لِلِإِشْكَالِ
أَوْ تَنْتَفِي الْقُرْبَةُ وَالِدَلِيلِ فَهُوَ عَلَى إِبَاحَةِ مَحْمُولٍ
أَوْ يُوجَدُ الدَّلِيلُ دُونَ الْقُرْبَةِ فَاخْصُصْ بِهِ كَمَثَلِ ضِدِّ الْعُزْبَةِ

اشار هنا إلى السنة الفعلية: وهي افعاله ﷺ وتصرفاته التي يقوم بها في دائرة العمل والتشريع، ونقلها الصحابة رضوان الله عليهم لنا بالوصف الدقيق في مختلف شؤون حياته، سواء أكان الوصف والنقل يطلب النبي ﷺ مثل قوله: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلِي)، وقوله: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ)، أم من دون طلبه كوصف الصحابة له بما كان يفعله في الحرب، والقضاء بشاهد ويمين، والمعاملة في الدين، والشراء والبيع، وغير ذلك.

قال الناظم: (وَاحْمِلْ عَلَى) المقيد (اخْتِصَاصِهِ بِمَا فَعَلَ إِنَّ كَانَ فِي الْقُرْبَةِ وَالِدَلِيلِ دَلٌّ)، أي احمل الفعل على الاختصاص به ﷺ بشرطين: القرية، والدليل دل على الاختصاص به كوجوب الضحى والاضحية والتهجد

عليه ﷺ لزيادة قربه من الله تعالى، وهذا النوع يجوز للأمة الاقتداء به لقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ} (١)، إلا إذا ثبت دليل النهي عن الاقتداء به كما في النهي عن الوصال فقالوا إنك تواصل . قال (إنى لست كهيتتكم ، إنى يطعمنى ربي ويسقين) (٢).

وأما (إِنَّ أَنْتَنِي) الدليل على الاختصاص به ﷺ (فَأَحْمِلْ عَلَى أَقْوَالِ) ذكر الناظم منها الثالث فقال:

و(ثَالِثُهَا يُوقَفُ) عنه (لِلإِشْكَالِ)، الحاصل بين امكانية حمله على الوجوب والندب فيتوقف حتى يقوم عليه دليل .

(أَوْ تَنْتَفِي الْقُرْبَةُ) بأن لم يكن فعله قرابة (و) ينتفي (الدليل)، على اختصاصه به (فَهُوَ عَلَى إِبَاحَةٍ مَّحْمُولٌ)، وهذه الافعال الجبلية التي يفعلها ﷺ بطبعه البشري فليس فيها معنى القرابة ولا دليل على الاقتداء به فهي محمولة على الاباحة .

(أَوْ يُوْجَدُ الدَّلِيلُ دُونَ الْقُرْبَةِ)، أي وجد دليل على الاختصاص به ﷺ ولم توجد القرابة فهذا خاص به ﷺ ؛ لذا قال: (فَأَخْصُصْ بِهِ) ﷺ (كَمِثْلِ ضِدِّ

(١) سورة الأحزاب من الآية: ٢١ .

(٢) أخرجه الامام البخاري في صحيحه برقم: (١٩٦٤)، ٧/٢٨٩ .



العُزْبَةُ)، أي كزيادته ﷺ في النكاح على أربع نسوة، وكمال فائدة هذا المبحث في المشجر الاتي:

مشجر أفعال الرسول ﷺ



السنة التقريرية

وَحُجَّةٌ تَقْرِيْرُهُ إِطْلَاقًا وَكُوْ سُكُوْتًا فَاتْرِكِ الشَّقَاقَا

أشار هنا إلى السنة التقريرية: وهي سكوت رسول الله ﷺ مما صدر عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوال وأفعال، بعدم إنكاره، أو بموافقة وإظهار استحسانه ورضاه، فيكون إقراره وموافقة على القول أو الفعل كأنه صادر عنه ﷺ.

(وَحُجَّةٌ تَقْرِيْرُهُ) أي سكوته ﷺ على قول أو فعل وقع بحضرة حجة (إِطْلَاقًا)؛ لأنه معصوم من أن يقر على منكر كتقريره ﷺ أبا بكر رضي الله تعالى عنه على قوله باعطاء سلب القتيل لقاتله وتقريره لخالد بن الوليد رضي الله عنه على أكل الضَّبِّ بحضرة، وحجة تقريره على ما فعل في عهده ﷺ وعلم به.

(وَلَوْ) كان (سُكُوْتًا) منه عليه، كعلمه بحلف أبي بكر رضي الله تعالى عنه ألا يأكل الطعام في وقت غضبه ثم أكل لما رأى الأكل خيراً (فَاتْرِكِ الشَّقَاقَا)، أي النزاع في ذلك.



حكم المتواتر

وَمَا رُوِيَ عَنْ جَمْعِنَا الْمُسْتَكْتَرِ فَيُوجِبُ الْعِلْمَ بِصِدْقِ الْخَبَرِ
(وَمَا رُوِيَ) من السنة (عَنْ جَمْعِنَا الْمُسْتَكْتَرِ) بلا حصر بأن احالت العادة
تواطؤهم على الكذب، واتصف بذلك في كل طبقاته إلى النبي ﷺ،
يسمى: المتواتر.

(فَيُوجِبُ الْعِلْمَ بِصِدْقِ الْخَبَرِ) المذكور قطعاً لاستحالة وقوع الكذب من
الجمع المتقدم ذكرهم تواطؤاً أو إتفاقاً، ويفيد العلم اليقيني القطعي في
صحته وثبوته عن رسول الله ﷺ متى توافرت شروط التواتر، ويكفر
جاحد الحديث المتواتر، والاحتجاج به في قوة الاحتجاج بالقرآن
الكريم، وهما بمرتبة واحدة من حيث الثبوت.



حكم الأحاد

وَيُوجِبُ الْأَحَادُ أَيْضًا عَمَلًا وَاتْرُكُ مَقَالَ تَابِعِيٍّ أَرْسَلًا
 (وَيُوجِبُ الْأَحَادُ) وهو ما رواه عن رسول الله واحد أو اثنان أو عدد لم يبلغ حد التواتر، ويمثل هذا: الغالبية العظمى من السنة، ويسمى خبر الأحاد، وهو يفيد (أَيْضًا عَمَلًا)، وإلا لبطل الاحتجاج بغالب السنة، فهو يفيد غالبية الظن من حيث وروده عن رسول الله متى توافرت فيه شروط القبول التي وضعها علماء الحديث كالاتصال والعدالة والضبط، وغير ذلك، ولكنه يجب العمل به مع الشك في ثبوته، دون العلم فلا يوجبه لجواز الخطأ على الراوي.

حكم العمل بالمرسل

وَيُوجِبُ الْأَحَادُ أَيْضًا عَمَلًا وَاتْرُكُ مَقَالَ تَابِعِيٍّ أَرْسَلًا
 إِلَّا مَرَايِلَ الْفَتَى سَعِيدٍ فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْنُودِ
 لِأَنَّهَا تَتَّبَعَتْ فَوُجِدَتْ مُسْنَدَةً عَنْ صِهْرِهِ فَأَعْتَمِدَتْ
 اشار هنا إلى المرسل، وهو عند المحدثين: هو قول التابعي - وإن لم يكن كبيراً - قال رسول الله ﷺ أو فعل رسول الله ﷺ كذا فلا يعمل به؛ لضعفه للجهل بالساقط في إسناده، وعرفه علماء الأصول بأن يقول



الراوي الذي لم يلق رسول الله، سواء كان تابعياً أم غيره: قال رسول الله كذا، فالمرسل عند علماء الأصول يشمل المرسل عند علماء الحديث ويشمل غيره، وهو ضعيف لا يعمل به قال: **(وَأَتْرَكَ مَقَالَ تَابِعِيٍّ أَرْسَلًا)**، ثم استثنى فقال: **(إِلَّا مَرَّاسِيلَ الْفَتَى سَعِيدٍ)**، بن المسيب **(فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَسْنُودِ)**، أي المرفوع إلى رسول الله ﷺ فاعمل بها فانها حجة؛ **(لِأَنَّهَا)** كلها **(تُتَّبَعُ)** اسقرت **(فَوُجِدَتْ)**، جميعها **(مُسْنَدَةٌ عَنِ صَهِرِهِ)** زوج بنته أبي هريرة رضي الله تعالى عنه **(فَاعْتُمِدَّتْ)** عند الشافعية، أما الحنفية والامام مالك والإمام أحمد في رواية فانهم يقولون بحجية مرسل القرن الثاني من التابعين، أما رأي الشافعي رحمه الله فانه لا يقبل المرسل إلا ان يثبت اتصاله من وجه آخر واستثنى مراسيل سعيد؛ لانها فتشت فوجدت مسانيد.

الاجماع

إِنَّ اتِّفَاقَ فَهْمَاءِ الْعَصْرِ مُعْتَمَدٌ فِيهِ بِغَيْرِ نُكْرٍ
الاجماع في اللغة يطلق على معنيين: العزم على الشيء، والاتفاق، واصطلاحاً: اتفاق مجتهدي العصر من أمة محمد ﷺ بعد وفاته على حكم شرعي.

(إِنَّ اتِّفَاقَ فَهْمَاءِ الْعَصْرِ)، أي مجتهديه على حكم حادثة فلا عبرة باتفاق

العوام والأصوليين مثلاً، (مُعْتَمِدٌ) في الاحتجاج به (فِيهِ) أي في ذلك العصر (بِغَيْرِ نَكْرٍ)، أي من غير إنكار معتبر، وإلا فقد خالف الخوارج والشيعية والنظام من المعتزلة لكنه لا عبرة بإنكارهم؛ لخروجهم عن إجماع المسلمين.

كَذَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ يُحْتَجُّ بِهِ فِي أَيِّ عَصْرِ كَانَ فَافَقَهُ وَانْتَبَهُ
(كَذَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ يُحْتَجُّ بِهِ، فِي أَيِّ عَصْرِ كَانَ) أشار إلى أن الإجماع حجة على أهل العصر ومن بعدهم من عصر الصحابة رضي الله تعالى عنهم - إن انعقد في زمانهم - إلى آخر الدهر وذلك لعصمة الأمة عن الخطأ قال ﷺ (لا تجتمع أمتي على ضلالة) (فَافَقَهُ) فافهم ذلك وغيره (وَانْتَبَهُ)، فلا تغفل عنه.

وَلَمْ يَكُنْ يُشْتَرَطُ انْقِرَاضُهُمْ فَلَا تَجُوزُ بَعْدَهُ انْتِقَاضُهُمْ
(وَلَمْ يَكُنْ يُشْتَرَطُ) لانعقاده (انْقِرَاضُهُمْ) انقراض أهل العصر ، وهو: موت جميع المتفقيين على الحكم، فلا يشترط لصحة الإجماع مطلقاً، سواء كان صريحاً أو سكوتياً، إجماع صحابة أو غيرهم ، (فَلَا تَجُوزُ) أنت (بَعْدَ) بعده (انْتِقَاضُهُمْ)، بأن يرجعوا عنه لانعقاده في حقهم كغيرهم وبناء



على هذا لو اتفق جميع مجتهدي الأمة على حكم شرعي في مسألة معينة ولو في لحظة واحدة مهما قصرت فإنه ينعقد الإجماع، ويصبح حجة تحرم مخالفته على المجمعين وعلى غيرهم؛ ومن ذهب إلى عدم اشتراط انقراض العصر الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية وعليه فلا عبرة بخلافه بعد اتفاقهم؛ لأن الإجماع قد انعقد.

وَقَوْلُ مَنْ يُؤَلَّدُ فِي حَيَاتِهِمْ نَعْوًا وَإِنْ صَارَ عَلَى صِفَاتِهِمْ
وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ عَلَيْهِمْ كَأَنِّي وَفِعْلُهُ لَكُنْ بِلاَ خِلَافٍ
(وَقَوْلُ مَنْ يُؤَلَّدُ فِي حَيَاتِهِمْ)، على هذا أيضا (لَعَوٌّ) فلا يُعْتَبَرُ (وَإِنْ صَارَ)
مُجْتَهِدًا (عَلَى صِفَاتِهِمْ)، أشار هنا إلى أن الصحابي أو التابعي إذا بلغ
درجة الاجتهاد بعد اتفاقهم فإنه لا يُعْتَدُ بقوله؛ لأنه قول في حكم
مسألة قد أجمعوا عليها، وهذا معلوم من عدم اشتراطنا لانقراض أهل
العصر في البيت السابق، أما إذا بلغ الصحابي أو التابعي درجة الاجتهاد
في عصر الاجماع قبل اتفاقهم على حكم معين فإنه يُعْتَدُ بقوله؛ لأنه إن
وافقهم فقد استغنى بقولهم وإن خالفهم فلا ينعقد الاجماع.

(وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ عَلَيْهِمْ كَأَنِّي)، في إنعقاد الإجماع وكذا (وَفِعْلُهُ) إذا بلغ
الباقيين ايضاً وسكتوا عليه (لَكُنْ) إذا كان ذلك (بِلاَ خِلَافٍ)، أي مخالفة

منهم له ولا حامل لهم على ترك المخالفة من خوف أو طمع ويسمى هذا الإجماع السُّكُوتِيّ.

وَلَيْسَ مَا يَقُولُهُ الصَّحَابِيُّ بِحُجَّةٍ عَنِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ
(وَلَيْسَ مَا يَقُولُهُ الصَّحَابِيُّ، بِحُجَّةٍ) على غيره، أي لا يكتفى به، ومن
 اكتفى به فهو مقلد للصحابي لا مستدل بقوله، كما حكي ذلك **(عَنْ أَكْثَرِ**
الْأَصْحَابِ) رحمهم الله تعالى، وهو القول الجديد للشافعي، وفي القديم
 هو حجة لحديث (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وأجيب
 بأنه ضعيف.



مشجر قول الصحابي

مشجر قول الصحابي

قول الصحابي



الراجع

والراجع: أن مذهب الصحابي وحده لا يعد حجة إلا إذا غلب على الظن اشتهاره بين الصحابة وعدم إنكاره، كأن يكون من الخلفاء الراشدين الذين هم في موضع القدوة لغيرهم، أو كانت المسألة مما يكثُر وقوعها وتعر بها البلوى.

مبحث القياس

وَرَدُّ فَرْعٍ نَحْوَ أَصْلِ الْخَصْمِ لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ
القياس في اللغة التقدير، واصطلاحاً: هو إثبات مثل حكم الأصل
للفرع لاشتراكهما في علة الحكم، فقال: (وَرَدُّ فَرْعٍ نَحْوَ أَصْلِ الْخَصْمِ، لِعِلَّةٍ
جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ، هُوَ الْقِيَاسُ)

انواع القياس

هُوَ الْقِيَاسُ إِنْ وَجَدَتِ الْعِلَّةُ مُوجِبَةً فَقُلْ قِيَاسٌ عَلَيْهِ
وَإِنْ تَكُنْ دَلَّتْ فَقُلْ دَلَالَةٌ كَأَبَالِغِ الصَّبِيِّ زَكَّ مَالُهُ
وَإِنْ تَرَ الْفَرْعَ عَلَى أَصْلَيْنِ الْحَقُّهُ بِالْأَشْبِهِ مِنْ هَذَيْنِ
وَقُلْ قِيَاسٌ شَبَهُهُ كَالْعَبْدِ يُتْلَفُهُ وَلَوْ بغيرِ عَمْدٍ

(إِنْ وَجَدَتِ) أنت (العِلَّةُ) به، (موجِبَةٌ) للحكم بحيث لا يحسن تخلفه
عنها عقلاً (فَقُلْ) هو (قِيَاسٌ عَلَيْهِ)، فهذا النوع الأول من أنواع القياس
وهو: **قياس العلة**: وهو ما كانت العلة فيه موجبة للحكم بحيث لا
يحسن عقلاً تخلفه عنها، بأن تُوجد هي في الفرع، ولا يوجد الحكم فيه،
كقياس الضرب على التأفيف للوالدين في التحريم بعلة الإيذاء.
(وَإِنْ تَكُنْ) تلك العلة (دَلَّتْ) على الحكم ولم توجهه (فَقُلْ) هو قياس



(دَلَالَةٌ) وقياس الدلالة: هو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر، وهو أن تكون العلة دالة على الحكم، ولا تكون موجبة للحكم، ومثل له بقوله:

(كَالْبَالِغِ) خبير مقدم (الصَّبِيِّ) مبتدأ مؤخر (زَكَ أَنْتَ مَالَهُ).

الأصل	الفرع	العلة	الحكم
زكاة مال البالغ	زكاة مال الصبي	مال نام	وجوب الزكاة

فإن العلة دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهوراً لا يحسن معه تخلف الحكم.

(وَإِنْ تَرَ الْفُرْعَ) متردداً (عَلَى أَصْلَيْنِ)، بأن تردد بينهما **(أَلْحِقُهُ بِالْأَشْبِهِ)** أي بالأكثر شبيهاً به **(مِنْ هَذَيْنِ) الأصلين (وَقُلْ):** هو: **(قِيَاسُ شَبِّهِ)** قياس الشبه: وهو الفرع المتردد بين أصلين فيلحق بأكثرهما شبيهاً، والأصوليون يمثلون له بـ (العبد) ، فهل يُلحق بالشاة لاشتراكهما في المِلْك، أو بالرجل الحر لاشتراكهما في الإنسانية، ثم مثل له بقوله: **(كَالْعَبْدِ، يُتْلَفُهُ وَلَوْ) كان اتلافه له (بِغَيْرِ عَمْدٍ).**

الأصل	الفرع	العلة	الحكم
الحر عند الحنفية	اتلاف العبد	الاشترائك في الانسانية	القصاص أو الدية
البهيمة عند الشافعية		التصرف فيه كالمملوك	الضمان بالقيمة

فيلحق بأكثرهما شبيهاً به، والصحيح أنه يلحق بالحر؛ لأنه به أكثر شبيهاً وألحقه الشافعية بالبهيمة؛ لأنه أكثر شبيهاً بها بدليل أنه يوقف ويورث وتضمن أجزاؤه بما نقص من قيمته فتجب قيمته، وإن زادت على الدية.

شرط الفرع

لَا بُدَّ فِي الْفُرْعِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ لِلْأَصْلِ وَالْعِلَّةِ وَهِيَ الْجَائِبَةُ (لَا بُدَّ) أَي لَا غِنَى (لِلْفُرْعِ) مِنَ (الْمُنَاسَبَةِ، لِلْأَصْلِ) الْمَشْبَهَ بِهِ فِي الْحُكْمِ الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا، فَمِنْ شُرُوطِ الْفُرْعِ مَنَاسَبَتُهُ لِلْأَصْلِ فِي مَا يَجْمَعُ الْحُكْمَ، (وَ) لَا بُدَّ فِي (الْعِلَّةِ) أَي وَمِنْ شُرُوطِ الْفُرْعِ أَنْ يَكُونَ مَنَاسِباً لِلْأَصْلِ فِي الْعِلَّةِ بِأَنْ تَكُونَ عِلَّةَ الْحُكْمِ وَصِفاً مَنَاسِباً لِكُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَالْفُرْعِ، وَشُرُوطُ الْعِلَّةِ الْإِطْرَادُ فِي مَعْلُولَاتِهَا، وَشُرُوطُ الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ مَطْرُوداً تَابِعاً لِلْعِلَّةِ .

تعريف العلة وشرطها

..... وهي الجائبة
 لِلْحُكْمِ أَنْ تُطْرَدَ فِي الْمَعْلُولِ وَالْحُكْمِ أَنْ يَتَّبَعَ لِلدَّلِيلِ
 والعلة: (وهي الجائبة، للحكم) أراد بهذا زيادة تعريف للعلة بمناسبتها
 للحكم، فيكون الحكم مرتباً على العلة، فمتى وجدت وجد الحكم،
 ومتى انتفت انتفى الحكم.
 (أَنْ تُطْرَدَ فِي الْمَعْلُولِ)، ومن شرط العلة : أن تطرد في معلولاتها فلا
 تنتقض.

ومعنى اطراد العلة أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة.
 ولا بد في (الحكم أن يتبع في الدليل)، العلة بأن يكون مطرداً تابعاً لها متى
 وجدت وجد ومتى انتفت انتفى وهو الدوران.

الاستصحاب

قَالُوا وَالِاسْتِصْحَابُ لِلأَصُولِ كَحُجَّةٍ عِنْدَ انْتِفَا الدَّلِيلِ
 وَالأَصْلُ لِلتَّحْلِيلِ فِي الْمَنَافِعِ عَكْسُ الْمَضَارِ بَعْدَ بَعْثِ الشَّارِعِ
 (قَالُوا) أي أكثر الشافعية (وَالِاسْتِصْحَابُ) الاستصحاب لغة: طلب
 الصحبة، واصطلاحاً هو: بقاء ما كان على ما كان نفيًا وإثباتاً حتى يثبت
 دليل يغير الحالة وهو المسمى بفقد الدليل، وهو (لِلأَصُولِ، كَحُجَّةٍ)

أي حجة فالكاف زائدة فيشرع لفقد دليل عليه، فيستصحب الأصل أي: العدم الأصلي، وهو خامس الأدلة وليس من المتفق عليه بل من المختلف فيها، (عِنْدَ انْتِفَاءِ الدَّلِيلِ)، المتفق عليه كنفني وجوب صلاة سادسة، وصوم شوال، دل العقل على انتفائه، وإن لم يرد في الشرع تصح به؛ لانتفاء المشت لله حه ب.

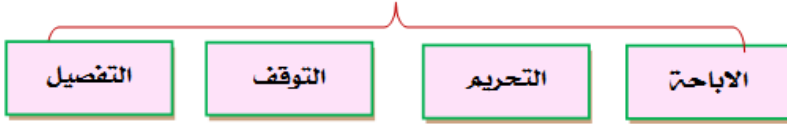


الانتفاع بالاعيان بعد ورود الشرع

وَالأَصْلُ لِلتَّحْلِيلِ فِي الْمَنَافِعِ عَكْسُ الْمَضَارِ بَعْدَ بَعْثِ الشَّارِعِ
 (وَالأَصْلُ لِلتَّحْلِيلِ فِي الْمَنَافِعِ، عَكْسُ الْمَضَارِ بَعْدَ بَعْثِ الشَّارِعِ) اراد بيان حكم
 الانتفاع بالاشياء بعد بعثة النبي ﷺ وفيها أقوال إلا أنه اختار التفصيل،
 أما قبل البعثة فلا حكم يتعلق بأحد لانتفاء الرسول الموصل له.
 والراجع في حكم الانتفاع بالاشياء التفصيل وهو ما اختاره الناظم

رحمه الله: أن الأصل في المنافع الإباحة إلا ما حظره الشرع، وأن أصل المضارّ والخبائث التحريم لما فيها من الضرر لهم في معاشهم أو معادهم.

حكم الانتفاع بالأعيان قبل ورود الشرع



التعارض والترجيح

التعارض اصطلاحاً: هو تقابل الحجتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجهه الأخرى كالحل والحرمة والنفي والإثبات، أو هو بعبارة أخصر: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة.

أما الترجيح اصطلاحاً: فهو فضل أحد المتساويين على الآخر وصفاً.
 وَإِنْ تَرَ الْأَمْرَيْنِ قَدْ تَعَارَضَا وَأَمَكْنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَاقُضَا
 أَوْ لَا فَفَقْضٌ وَإِنْ عَلِمْتَ الْآخِرَا فَتَنَاسَخُ فَكُنْ بِهِ مُذَاكِرَا
 (وَإِنْ تَرَ الْأَمْرَيْنِ) كانا عامين أو خاصين (قَدْ تَعَارَضَا، وَأَمَكْنَ الْجَمْعُ) بينهما
 (فَلَا تَنَاقُضَا) بل يجمع بينهما (أَوْ لَا) يمكن الجمع (فَقِفْ) أنت حتى يظهر
 مرجح ولم أجد دليلاً توقف فيه العلماء إلى الآن، (وَإِنْ عَلِمْتَ الْآخِرَا)،

من الدليلين (فَنَاسِخٌ) هو والمتقدم منسوخ، (فَكُنْ بِهِ مَذَاكِرًا)، حث على المذاكرة قال الله تعالى: (وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ) [الذاريات: ٥٥]، والمذاكرة في العلم انفع من المطالعة.

وَأَنْ يَخْصَّ وَاحِدٌ وَالثَّانِي يَعْمُ فَأَخْصَصَهُ بِأَلَا تَوَانِي
وَحَيْثُ فِي كِلَيْهِمَا كِلَاهُمَا فَأَخْصَصَهُمَا وَأَعْمَلَ بِمُقْتَضَاهُمَا

(وَأَنْ يَخْصَّ وَاحِدٌ) من هذا الأمور (وَالثَّانِي، يَعْمُ) كقوله ﷺ: (فيما سقت السماء العشر) فهذا عام في القليل والكثير، وقد خصصته السنة، بقول النبي ﷺ: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)؛ لذا قال: (فَأَخْصَصَهُ) أي: العام بالخاص (بِأَلَا تَوَانِي)، أي بلا توقف.

(وَحَيْثُ فِي كِلَيْهِمَا) أي الدليلين (كِلاهُمَا)، أي العموم والخصوص بأن يكون أحدهما عاما من وجه خاصا من وجه آخر (فَأَخْصَصَهُمَا) أي أخصص عموم كل منهما بخصوص الآخر (وَأَعْمَلَ بِمُقْتَضَاهُمَا)، كقول النبي ﷺ (إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس) وقوله (الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه) الحديث الأول خاص في القلتين إذا بلغ الماء القلتين لا ينجس عام في المتغير وغيره والحديث الثاني خاص بالتغير عام في القلتين وما دونها، فيخص عموم الأول



بخصوص الثاني فيحكم بأن ما دون القلتين ينجس وإن لم يتغير.

الترجيح بين الأدلة

وَقَدَّمَ الظَّاهِرَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمُوجِبَ الْعِلْمَ عَلَى التَّأْوِيلِ
وَالظَّنَّ وَالسُّنَّةَ وَالْكِتَابَا عَلَى الْقِيَاسِ فَافْهَمِ الْخُطَابَا
أَمَّا الْقِيَاسُ فَالْجَلِيُّ قَدَمًا عَلَى الْخُضِيِّ فَاشْكُرِ الْمُعَلِّمَا
تقديم الظاهر على المؤول (وَقَدَّمَ) أنت (الظَّاهِرَ فِي الدَّلِيلِ)، (عَلَى التَّأْوِيلِ)،
لقوته، كتقديم ظاهر الحقيقة على المجاز .

✓ (و) قدم (المُوجِبَ الْعِلْمَ) كالمتواتر على (الظَّنَّ) أي الموجب له
كالآحاد، وهنا استخدم الناظم اسلوب اللف والنشر المرتب
كقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا
آيَةَ النَّهَارِ)،

وَقَدَّمَ الظَّاهِرَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمُوجِبَ الْعِلْمَ عَلَى التَّأْوِيلِ
وَالظَّنَّ

(و) قدم (السُّنَّةَ وَالْكِتَابَا، عَلَى الْقِيَاسِ فَافْهَمِ الْخُطَابَا)؛ إذ لا رأي مع قول
الله تعالى وقول رسوله ﷺ كحديث من أكل أو شرب ناسياً وهو
صائم، عليه أن يتمم صومه، وهل عليه قضاء؟ فمن قدم النص على

القياس كالجمهور قالوا لا شيء عليه من قضاء، أو كفارة، أخذاً بنخبر الأحاد، (من نسي وهو صائم، فأكل وشرب فليتم صومه، فإنها أطعمه الله وسقاه)، ومن قدم القياس على خبر الواحد كالمالكية قالوا عليه القضاء، عملاً بالقياس على الذي يأكل ويشرب متعمداً، لأن حقيقة الفطر حاصلة في الصورتين.

(أَمَّا الْقِيَّاسُ: فَالْجَلِيّ) وهو ما نص على علته أو أجمع عليها أو كان مقطوعاً فيه بنفي الفارق بين الفرع والأصل، ومن أمثلته قياس إحراق مال اليتيم على أكله المنصوص عليه في آية (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا) في التحريم بجامع الإلتلاف إذ لا فرق بينهما، فالجلي من القياس **(قُدِّمًا، عَلَى الْخَفِيِّ)** نظراً لقوة الجلي، وعدم الاختلاف فيه، بخلاف الخفي، وهو ما ثبتت علته بالاستنباط، ولم يقطع بنفي الفارق بين الفرع والأصل، كما قياس الأسنان على البر في تحريم الربا بجامع الكيل مثلاً، فإنه لم يقطع بنفي الفارق لاحتمال أن يقال: إن البر مطعوم، والأسنان غير مطعوم، **(فَأَشْكُرُ الْمَعْلَمًا)**، الذي علمك ما لم تكن تعلم وهو الرحمن تعالى.



حَالُ الْمُسْتَدَلِّ

وَالشَّرْطُ فِي مُجْتَهِدٍ أَنْ صَاحِبًا أَصْلًا وَفَرَعًا وَخِلَافًا غَالِبًا
وَمَذْهَبًا وَمَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ لِلْحُكْمِ مِنْ آيَاتِنَا وَالْخَبْرُ
وَلُغَةً وَالنَّحْوُ فَهُوَ عُمْدَةٌ وَحَالَةُ الرُّوَاةِ أَيْضًا عُدَّةُ

المستدل: هو الفقيه المجتهد ويشترط فيه أولاً الإسلام والعقل والبلوغ وشروط أخرى سيذكرها: (وَالشَّرْطُ فِي مُجْتَهِدٍ) ليتحقق له الاجتهاد (أَنْ صَاحِبًا)، من العلوم (أَصْلًا) للفقهاء (وَفَرَعًا) له بأن يعلم مسائله وقواعده (وَخِلَافًا غَالِبًا، وَمَذْهَبًا) ليذهب عند الاجتهاد إلى قول منه؛ لذا يشترط في المجتهد اللاحق أن يكون متمكناً من معرفة مسائل الإجماع؛ ليكون رأيه موافقاً للإجماع، ويجتنب الاجتهاد والفتوى بخلاف ما أجمع عليه، فيكون قد خرق الإجماع، وبالتالي يكون رأيه باطلاً ومردوداً، (وَ) أن صاحب (مَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ)، وهو المهم (لِلْحُكْمِ مِنْ آيَاتِنَا) الكريمة ما يتعلق بها: فإذا أراد المجتهد الاستدلال بآية على حكم حادثة، فإنه لا بد أن يعرف سبب نزولها؛ لأنه يساعده على معرفة معنى الآية وغير ذلك.

(وَالْخَبْرُ)، أي الحديث كذلك شرط أن يصاحب المعتمد منه وهو المهم للحكم والمراد أن يعرف أحاديث الأحكام، لغة وشرعاً، بخلاف أحاديث الزهد ونحوها فليست شرطاً للاجتهاد (وَ) يشترط أن صاحب

(لُغَةً وَالتَّحْوًى) اعراباً وتصريفاً أي المهم منها (فَهْوً) أي النحو (عُمْدَةً)، فيشترط في المجتهد أن يعرف علوم اللغة العربية من نحو وصرف ومعان وبيان وغير ذلك؛ لأن بعض الأحكام تتوقف على ذلك توقفاً ضرورياً، وقد يختلف الحكم بحسب حركة الإعراب أو عود الضمير وغير ذلك، (وَ) أن صاحب (حَالَةَ الرُّوَاةِ) للأخبار (أَيْضاً عُدَّةً)، بأن عرف الجرح والتعديل ليأخذ برواية المقبول منهم دون غيره، ويشترط أيضاً أن يكون عالماً بأصول الفقه؛ لأنه الأداة الثانية بعد اللغة وغير ذلك.

الاجتهاد

وَالْاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الطَّاقَةَ فِي تَحْصِيلِ مَا طَلَبْتَهُ لِتَكْتَفِي
وَكُلُّ مَنْ عَلَى اجْتِهَادٍ صَبْرًا إِنَّ لَمْ يُقْصِرْ فَعَلَيْهِ أَجْرًا
لَا أَنَّهُ الْمُصِيبُ

وعرفه الناظم رحمه الله بقوله: (وَالْاجْتِهَادُ) الاجتهاد لغة: افتعال من الجُهد بالضم والجهْدُ الفتح، وهو الطاقة والمشقة، من جَهَدَ أي: جدَّ وطلب الأمر حتى بلغ المشقة، ووصل إلى الغاية، وهو بذل المجهود واستفراغ الوسع في تحقيق أمر من الأمور، ويختص بما فيه كلفة ومشقة.



واصطلاحاً: هو استفراغ الفقيه وسعه في إدراك حكم شرعيّ بطريق الاستنباط.

ممن هو أهل له، وعرفه بقوله (بَذْلُكَ الطَّاقَةِ فِي، تَحْصِيلِ مَا طَلَبْتَهُ) من الغَرْضِ (لِتَكْتَفِي)، اذا حصل لك عن التقليد (وَكُلُّ مَنْ عَلَى اجْتِهَادٍ صَبْرًا، إِنْ لَمْ يُقْصِرْ) فيه بل بذل الطاقة (فَعَلَيْهِ) أي الاجتهاد (أَجْرًا، لَأَنَّه) أي: ليس كل مجتهد هو (المُصِيبُ) مطلقا فليس كل مجتهد مصيباً إذ الحق واحد لا يتعدد.

التقليد

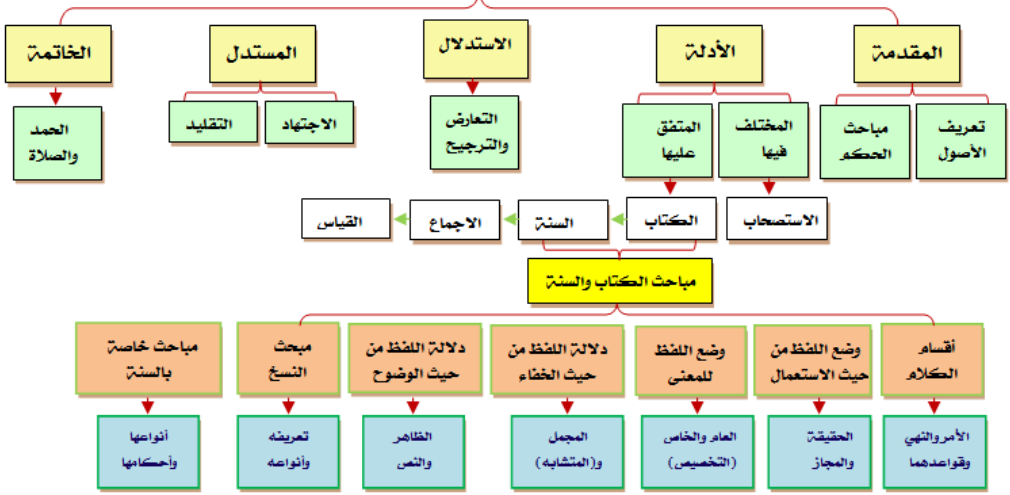
وَالتَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ مَا لَهُ شُهُودٌ
وَلَمْ نَجُوزْهُ لِدِي اجْتِهَادٍ وَرَبَّنَا أَعْلَمُ بِالسَّدَادِ
(وَالْتَّقْلِيدُ)، التقليد لغة: وضع القلادة في العنق، واصطلاح: قبول قول غيرك من دون معرفة رجحان دليله، وعرفه الناظم رحمه الله بقوله: هو (قَبُولُ قَوْلٍ) من المقلد (مَا لَهُ شُهُودٌ)، أي حجة يذكرها (وَلَمْ نَجُوزْهُ) أي التقليد (لِدِي) صاحب (اجْتِهَادٍ)، لتمكنه من الاجتهاد، ثم فوض العلم بالصواب لله تعالى فقال: (وَرَبَّنَا) مالكننا تعالى (أَعْلَمُ بِالسَّدَادِ)، الصواب.

الخاتمة

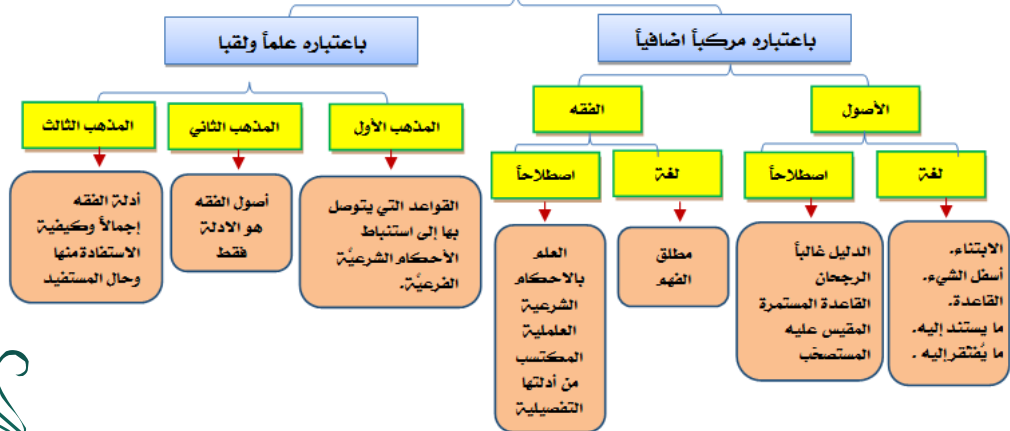
تَمَّتْ وَهَذَا آخِرُ الْمَرَامِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
 مُصَلِّياً عَلَى الْهُدَى خَيْرِ الْبَشَرِ وَآلِهِ الْغُرِّ الْمَصَابِيحِ الدَّرَرِ
 (تَمَّتْ) المنظومة (وَهَذَا آخِرُ الْمَرَامِ)، المطلوب (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ، مُصَلِّياً
 عَلَى الْهُدَى خَيْرِ الْبَشَرِ)، أي الأُنس الآدميين فهو خير المخلوقات لأنهم
 خير الخلق (وَالِهِ الْغُرِّ الْمَصَابِيحِ الدَّرَرِ)، ختم الناظم رحمه الله هذه المنظومة
 بحمد الله ﷺ كما ابتدأها به، وبالصلاة على النبي ﷺ وعلى آل وهم
 أتباعه ﷺ كما تقدم في أول الشرح.



مباحث المنظومة الكلية



تعريف أصول الفقه



طرق التأليف في علم أصول



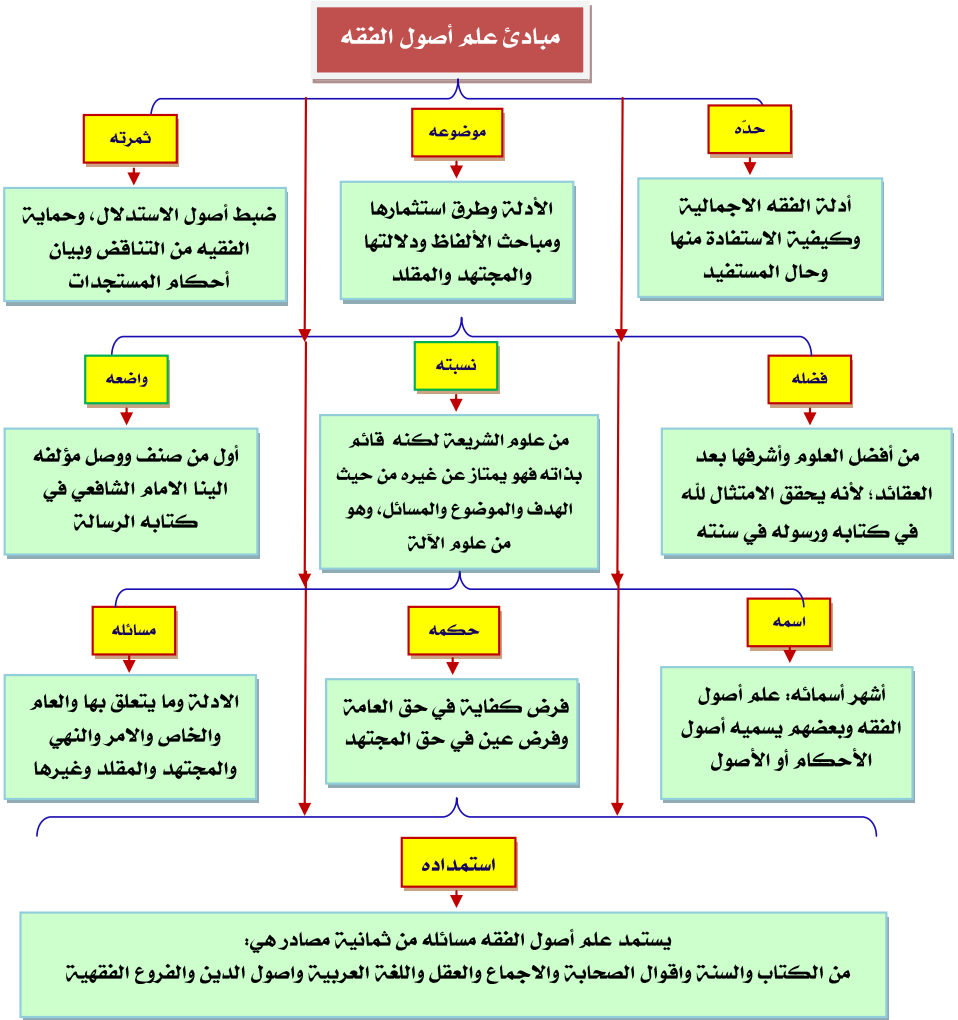
عرفت طريقة الجمهور بتجريد المسائل الأصولية عن الشروع الفقهية، وقد أشبهت بذلك طريقة أهل الكلام، لذلك سميت بطريقتهم بطريقتة المتكلمين، وهذه الطريقة قد سار عليها علماء الشافعية، والمالكية، والحنابلة، والظاهرية، والمعتزلة، وذلك من حيث الترتيب.

مما هو شائع

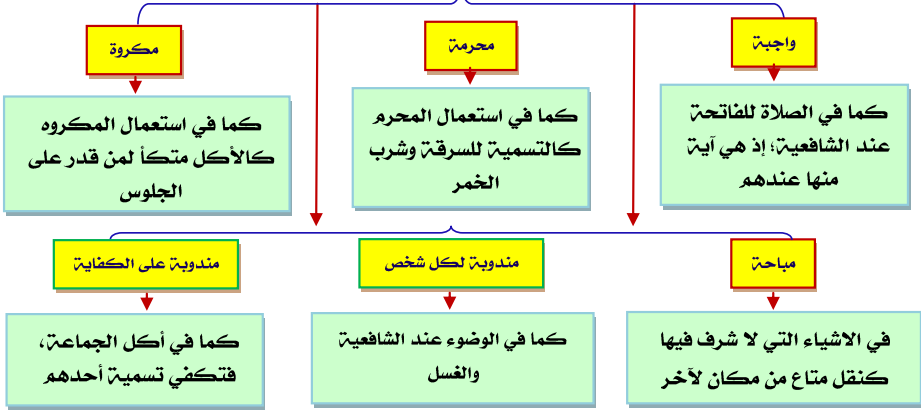
سميت طريقة الحنفية بطريقة " الفقهاء "، لأنها أسس بالفقه، وأبقى بالشروع، وسبب ذلك، أن تلك القواعد قد أخذت من الشروع؛ ذلك لأن الحنفية المتأخرين لاحظوا واستقرأوا وتبعوا الفتاوى الصادرة عن أئمتهم المتقدمين، فعمدوا إلى تلك الفتاوى والشروع واستخلصوا منها القواعد والضوابط، وجعلوها أصولاً لمذاهبهم لتكون لهم سلاحاً في مقام الجدل والمناظرة.

مما هو شائع

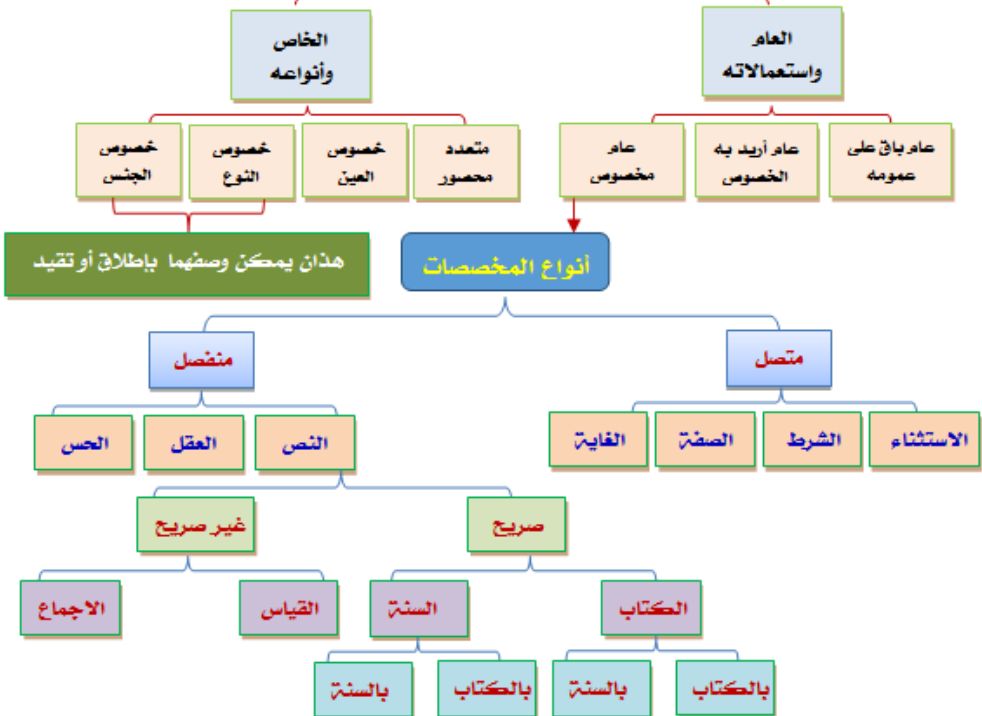
الراجح والله أعلم أن مدرسة المتكلمين المقصود منها كل من ألف في علم الأصول، وأسس بنيانه على علم الكلام سواء كان من الحنفية أو الجمهور، وقد ذكر جملته من علماء مدرسة الجمهور كالجويني والسمعاني نصوصاً تبين أن المراد بطريقة المتكلمين؛ هم المنتسبون إلى علم الكلام الذين اتخذوه صناعةً، وجعلوا أصوله طريقاً للتأصيل والبناء، وهذا يعني أن مدرسة المتكلمين لا تختص بمذهب دون غيره، فقد انتسب إلى طريقتهم ثلث من أصحاب أئمة المذاهب - كما هو بين للمتابع والمدقق - فمن وافقهم في طريقتهم فهو منهم وإن كان فقيهاً حنفياً، كما هو الحال في مجمل كتب الأصول المتأخرة. ومدرسة الفقهاء؛ تشمل كل من استنبط القاعدة الأصولية من النص الشرعي، أو الفرع الفقهي، أو من نص إمام المذهب، فهي لا تختص بالحنفية فقط...



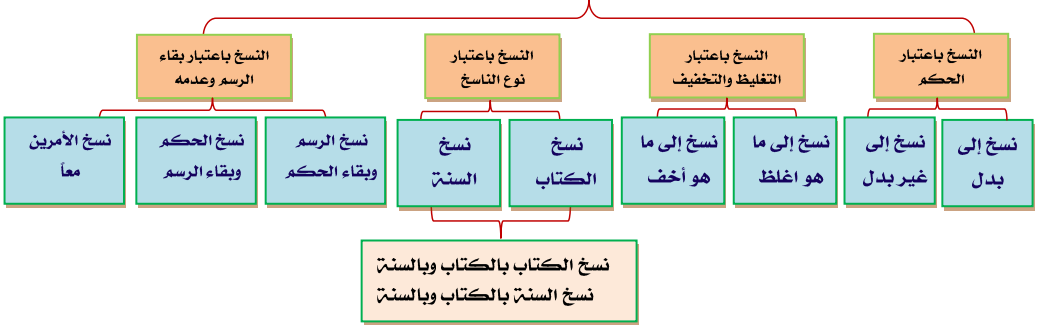
أحكام البسملّة



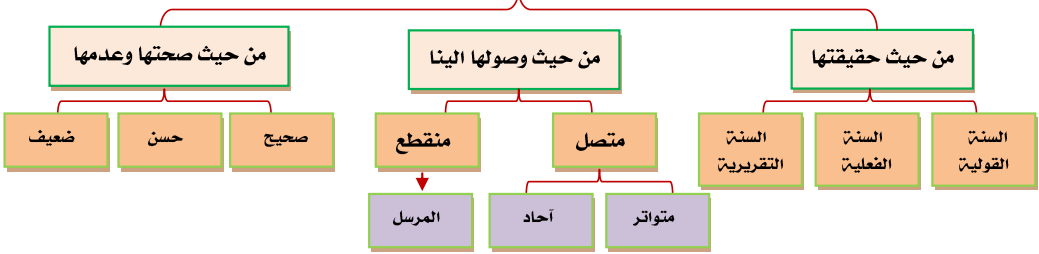
وضع اللفظ للمعنى



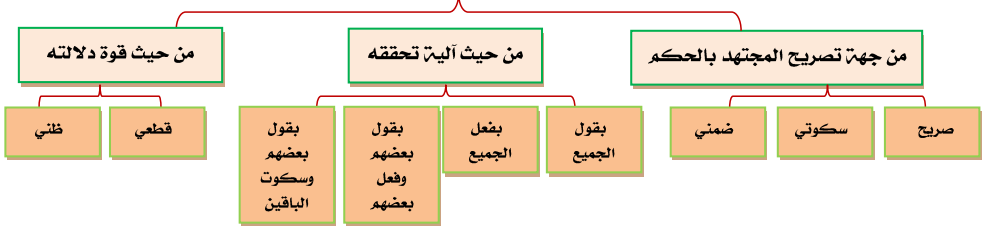
أنواع النسخ



مباحث السنّة النبويّة



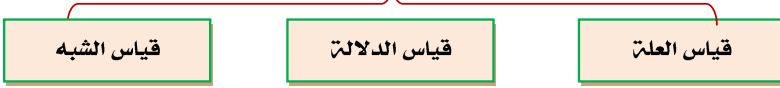
أنواع الاجماع



أركان القياس



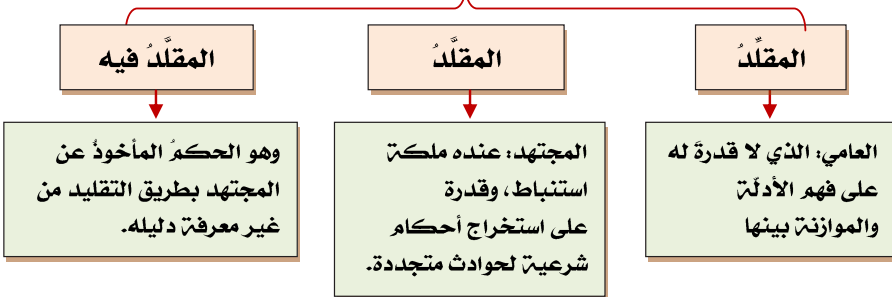
أنواع القياس



أركان الاجتهاد



أركان التقليد



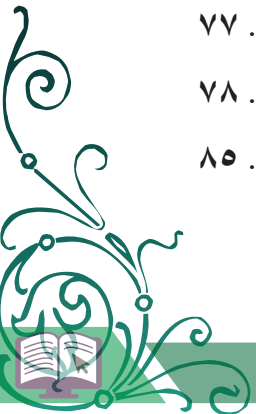
المحتويات

٧ المقدمة
٢٥ مباحث الحكم الشرعي
٢٨ الحكم الشرعي الوصفي
٢٩ اقسام العلم ودرجات الادراك
٣٢ الأدلة
٣٣ مَبَاحِثُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
٣٤ وضع اللفظ من حيث الاستعمال
٣٦ انواع الطلب بحسب المطلوب منه
٣٦ قاعدة: الأمر بالشيء نهي عن ضده
٣٧ قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب
٣٧ من يدخل في خطاب الله
٣٩ هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة
٣٩ معاني صيغة الأمر (افعل)
٤٠ مبحث النهي

- ٤١ تعريف الخبر والانشاء
- ٤١ العموم وصيغته
- ٤٢ صيغ العموم
- ٤٤ التَّخْصِيسُ
- ٤٧ المخصصات المنفصلة
- ٤٩ اللفظ غير الواضح الدلالة
- ٥٠ اللفظ الواضح الدلالة
- ٥٠ الظاهر
- ٥٢ مبحث النَّسْخُ
- ٥٢ أنواع النسخ باعتبار الحكم المرفوع
- ٥٣ أنواع النسخ باعتبار التعليل والتخفيف
- ٥٤ أنواع النسخ باعتبار نوع الناسخ
- ٥٤ مباحث السنة
- ٥٧ مشجر أفعال الرسول ﷺ
- ٥٨ السنة التقريرية
- ٥٩ حكم المتواتر
- ٦٠ حكم الآحاد



- ٦٠ حكم العمل بالمرسل
- ٦١ الاجماع
- ٦٥ مشجر قول الصحابي
- ٦٥
- ٦٦ مبحث القياس
- ٦٦ انواع القياس
- ٦٨ شرط الفرع
- ٦٩ تعريف العلة وشرطها
- ٦٩ الاستصحاب
- ٧٠ الانتفاع بالاعيان بعد ورود الشرع
- ٧١ التعارض والترجيح
- ٧٣ الترجيح بين الأدلة
- ٧٥ حال المُسْتَدِلِّ
- ٧٦ الاجتهاد
- ٧٧ التقليد
- ٧٨ الخاتمة
- ٨٥ المحتويات





محرمات الجلال الموصلة

